## الفصـــــل الثـــــالث

# الموقف العلمى للتأريخ

## حقيقة علمية التأريخ :

فى كل معاهد التعليم فى مختلف البلدان ، تحتل مادة التاريخ موقعا مهما على خريطة المقررات الدراسية ، وهناك ما يصعب حصره من مؤلفات تاريخية ، ولا نكاد نجد حقلا من حقول المعرفة الأخرى إلا وله ملحق فرعى يتعلق بتاريخه ، وهكذا ، مما يشعرنا ، بل قل ويؤكد لنا ، أن قيمة التاريخ تحتل موقعا متقدما ويحظى بتقدير يحسده عليه كثيرون من أصحاب حقول معرفية أخرى . والغريب أنه مع كل هذا فهناك شكوك متعددة أثيرت فى " علمية " عملية التأريخ ، فلماذا ؟

للدكتور حسين مؤنس رأى فى الإجابة عن هذا السؤال ، مؤداه أن المشكلة - وما هى فى الحقيقة بمشكلة - فى أساسها ترجع إلى أن العرب أطلقوا على التأريخ أحيانا اسم " علم " ، وأحيانا اسم " فن " . والعرب الأول قسموا المعارف الإنسانية إلى كلام وفنون ، فالعلوم هى علوم الدين من قرآن وحديث وتفسير وما يتصل بذلك من علوم اللغة من نحو وصرف وتركيب وبيان وبديع ، وما عدا ذلك من ضروب المعرفة وميادينها تسمى فنونا ، فلا يقال قط : فن الحديث ، لأن هذا علم كامل تندرج تحته موضوعات كثيرة ، ولكن يقال : فن التاريخ ، وفن السيرة ، وفن البيان وما إلى ذلك ، وإن كان فى استعمال اللفظين خلط كثير ، فابن النديم يسمى كل فروع المعرفة " فنونا " ، وحاجى خليفة أسمى كتابه " كشف الظنون فى أسامى الكتب والفنون " . وقد يتوسع المؤلفون العرب فيجعلون كل فروع المعرفة " أدبا " فيما عدا علوم الدين ، وهى علوم القرآن والحديث واللغة والنحو . والمؤلفون العرب الأوائل أطلقوا لفظ " الأدب " على كل المعارف التى يمكن للإنسان أن يحصلها ، فقالوا أن الأدب هو الأخذ من كل شىء بطرف ، و" التأديب " هو التعليم و" المؤدب " هو المعلم (١) .

وهذا الذى يذهب إليه مؤرخنا الكبير صحيح بالنسبة للثقافة العربية الإسلامية ، لكن البعض قد يفهم منه أن أصل القضية ( التشكيك فى علمية التأريخ ) هم العرب ، ذلك أن للقضية جذورها كذلك فى التاريخ الأوربى ٠ صحيح أننا قد لا نجد نصوصا فى الكتابات الأوربية القديمة تبين لنا ذلك ، إلا أن العديد من الكتابات التى كتبت ، حتى القرن العشرين تشكيكا فى هذه العلمية ، نستطيع أن نستنتج منها هذا ، إذ يصعب تصور أن يقول القدماء بالعلمية ، ثم يجىء محدثون لينفوها٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رأى مؤرخنا قد يحمل ضمنا أن علمية التأريخ قد يكون مصدرها الفكر الأوربى وحده ٠

وقد تردد ابن خلدون بين إضفاء سمات " العلمية " على التاريخ وبين تسميته " فنا " ، ففى تعريفه الذى سبق أن أشرنا إليه ، نجده يقول : " ٠٠٠ وفى باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لهذا أصيل فى الحكمة عريق " (٢) ، ففى هذه العبارة يصف ابن خلدون التاريخ بأدق وأعمق ما يمكن أن توصف به الدراسة العلمية الحقة ٠ ولكن يستوقف النظر أنه ينظم التاريخ فى سلك الفنون ، و" الفن " بمعنى :" الضرب من الشىء " ، كما جاء فى لسان العرب أقل منزلة وأهمية من العلم الذى هو معرفة أكيدة ٠ نعم إن ابن خلدون عاد فعقد فصلا عن فائدة التاريخ سماه :" فصل فى فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شىء من أسبابها " ، ولكنه يبدأ هذا الفصل ذاته بقوله : " اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب " ، فكأنه غير مقتنع تماما بأن التاريخ علم مستكمل للشروط الأساسية التى يقوم عليها العلم (٣)٠

المشكلة إذن قائمة منذ عهد بعيد ، تاريخها يكشف أنها أضحت على التدوال والجذب والدفع ، جزءا من مشكلة المعرفة بالمفهوم " الكانطى " – نسبة إلى الفيلسوف الألمانى : كانط – التى تبحث : ضمن أى الشروط تكون " المعرفة " التاريخية ممكنة صحيحة ؟ إنها هى نفسها مشكلة " الحقيقة " فى التاريخ ، وإلى أى مدى يمكن أن تدفع " علميتها " وموضوعيتها ؟ وهى لذلك إنما تمس مباشرة طبيعة الفكر التاريخى ، حتى تداخلت القضية التاريخية والقضية الفلسفية وفتح الباب بين الأولى والثانية (٤) ٠

ولا نستطيع أن نزعم أن هذه القضية التى نتناولها ، جديدة ، أو أننا سوف نأتى فيها بجديد لم يسبقنا إليه أحد ، فقد أتعب الكثيرون عقولهم فى تحليلها ورسم حدودها المتموجة الرواغة ، وتساءلوا عن إمكان وجود علم تاريخى يجمع الناس على قبول نتائجه وإنتاجه وحدوده ، وبأى مقياس تكون موضوعية هذا العلم ؟ وهكذا فإن أعدادا من الكتب قد تطوعت لبحث هذه المشكلة منذ القرن الثانى عشر على الأقل . ومن ذلك كتاب " فيكو " ( علم جديد ) ومحاولة " كانط " ( فكرة التاريخ العالمى ) ، و ( محاضرات فى فلسفة التاريخ ) لهيجل ، وكتاب " هردر " ( أفكار ) ، وأبحاث " إنجلز " حول ( المادية التاريخية ) ، وكتابات " ماركس " حول ( تفسير التاريخ ) ، وكتابات " ولهام دلتاى " منذ سنة ١٨٧٥ حول دراسة التاريخ . ومعظم هذه الكتابات كان لها مفعولها الانفجارى الثورى فى الفكر كله ، وبخاصة منذ ذلك الخط الممتد من هيجل إلى ماركس وإنجلز (٥) .

وقد تساءل " هورس " (٦) : هل يجيز لنا التماثل فى بعض جوانب البحث التاريخى مع منطق البحث العلمى أن نوافق مؤرخى القرن التاسع عشر فى تصنيف التاريخ علما بين العلوم ببساطة تلفت النظر ، وأن نجعله فى المنزلة الأخيرة منها ؟ ويجيب على الفور بأنه لا يعتقد بأنه كذلك ، ولكنه يرى العكس أقرب إلى الصواب ، فبين التاريخ والعلوم فارق أساسى يباعد بينهما حتى المعارضة . وسند هورس فى ذلك أن العلم يبحث فى الحوادث الملحوظة ، عن المشابهات التى تظهر ، ويكشف عن العناصر المشتركة فى الوقائع حيث يتعرفها فى حقيقتها ، فيبحث بعد ذلك عن أسباب تكرار هذه الملامح تكرارا متشابها فى وسط ظروف مختلفة جدا ، فيصوغ لهذا الناتج احتمالات تثبت حقيقتها فى ما بعد بالاستدلال العقلى أو بالاختبار ، وهكذا ينتهى العلم إلى إثباتات تقرر ميزة عامة أو قوانين ، وتجتهد فى تنسيقها فى نظام .

أما التاريخ ، فهوعلى العكس من ذلك ، لأنه لا يرتبط بالوقائع التى يضع لها حدودا ، إلا بحكم ما هو موحد بينها ، وهذا ما كشف عنه " كورنو " بدقة ملحوظة ، ذاهبا إلى حد أن لم يترك للتاريخ كحقل خاص به ، إلا فضلة " كل ما يرفض بطبيعته أن يخضع للعقل ، وكل ما ينزل منزلة ما لا حل له فى حدود العلاقات الضرورية لوضع نظام " .

وإذ لا يشك هورس بأن التاريخ يبحث عن الأسباب التى كانت وراء تتابعها ويجتهد فى جعلها مترابطة متسلسلة ، يعنى يبحث عن أن يصل إلى تفسير يرضى عنه العقل ، إلا أنه يرى أن صفة العلم تبقى غير متوافرة على حقيقتها (٧) .

وقد ذهب بعض العلماء مثل و.س.جيفونز Gevons (١٨٣٥-١٨٨٢ إلى أن التاريخ لا يمكن أن يكون علما لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة ، وبذلك لا يمكن فى دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة ، على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلا . ومما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم فى نظرهم ، قيام عنصر المصادفة ، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة ، مما يهدد الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء (٨) .

ورأى بعض العلماء أن من الصعب أن يعد التاريخ علما ، وأن من الأوفق أن يعد فنا من الفنون ، وخاصة أنه يقدم لنا تعبيرات وأوصافا للأحوال التى جرت فيه ، كما يحتاج إلى خيال الشاعر وبراعة الكاتب حتى يبعث الحياة فى عظام الأحداث التاريخية اليابسة المجردة ويضعها فى ثوبها اللائق بها (٩) ، وخاصة إذا لاحظنا أن الوثائق التاريخية لا تعطينا صورة سينمائية عن الحوادث التاريخية ، وإنما هى صور متناثرة ، بين بعضها وبعض كثير من عدم الارتباط والجفاف والاختلال والنقص ، وعمل المؤرخ الأساسى هو إكمال كل نقص وسد كل ثغرة فى الوثائق التاريخية ، ومن هنا كان التاريخ - إلى حد كبير - يقوم على الفن ، وعلى موهبة المؤرخ الخاصة التى يستطيع بها تشييد وإحياء الماضى بكل ما كان عليه (١٠) ، وملء كل الثغرات الفارغة وإعطاء المضمونات لكل القوالب الجوفاء بحيث يصبح لها الأثر الفعال فى عالمنا المعاصر (١١).

ويسوق المعارضون لاعتبار التأريخ عملية منهجية علمية مثالا بقولهم أن المنهج العلمى الطبيعى لا يستطيع أن يفسر لنا حريق موسكو فى عهد نابليون بونابرت فى سنة ١٨١٢ إلا على أساس قوانين الاشتعال ، ولابد من تدخل المؤرخ لكى يشرح

الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التى أدت إلى ذلك الحريق (١٢) ، ولابد لنا من قلم المؤرخ - بلمسات أدبية - لكى يصف لنا الحريق وما تركه من الآثار ، فكل من العالم الطبيعى والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته ، وكل منهما يكمل الآخر ، وكلاهما ضرورى لتقدم المعرفة الإنسانية .

وإذا جئنا لعديد من الوقائع التى يسوقها التاريخ التربوى بصفة خاصة رأينا مدى الحاجة - فى بعض الأحيان - لأن يكون المؤرخ ذا حس فنى وأدبى ، فالتقارير الرسمية فى الربع الثانى من القرن الماضى التى تصف حال التعليم فى الكتاتيب الأهلية فى صور تمتلىء بالبؤس والشقاء وتردى الأمور التعليمية والصحية ، مما لا ينبغى أن يكتفى فيه بتسجيل نقص كذا وكذا ، إن هذا التسجيل أشبه بصورة " فوتوجرافية " ، وما يبث فيها الحيوية والحركة ويحرك مشاعر القارىء وانفعالاته هو تلك التعبيرات الأدبية والصور البيانية والتشبيهات البديعة ، شريطة ألا يؤدى هذا إلى تجاوز حقائق الوضع .

وإذا كان موضوع البحث التاريخى هو الكشف عن وضع تكافوء الفرص فى بيئة فقيرة ومقارنتها ببيئة تتميز بالثراء وقوة النفوذ ، فإنه يحتاج إلى تخييل وإثارة عواطف ، لا بهدف التحيز ، ولا الميل العاطفى دون دليل ، ولكن لأن من مقتضيات " الفهم " أن تكون هناك قدرة ما ومهارة لدى الكاتب تمكنه من أن يجعل القارىء وكأنه يعايش الوقائع ، ولا يكون مجرد قارىء لها ، وهذا ما نلمسه واضحا فى " الأيام " - مثلا لطه حسين . صحيح أنه ليس كتابا تأريخيا للتعليم الدينى . لكن براعة الكاتب وعبقريته فى وصف جوانب من أحوال التعليم فى الكتاتيب وفى الأزهر ، ربما تؤدى إلى فهم أفضل من بحوث أكاديمية كتبها مؤرخون متخصصون !!

كذلك فقد أكد آخرون أن التكرار الحقيقى ممتنع فى التاريخ الاجتماعى ، ومعنى هذا أننا يجب أن نتوقع ظهور الحوادث الجديدة فى جوهرها . نعم إن هذا التاريخ قد يعيد نفسه ، ولكنه لا يعيد نفسه أبدا فى نفس المستوى ، وخاصة إذا كانت للحوادث المعادة أهمية تاريخية ،وكان لها فى المجتمع أثر باق (١٣) .

إن العالم الذى يعنى بوصفه علم الطبيعة يستحيل أن يحدث فيه شىء جديد حقا ، فقد يخترع الإنسان آلة جديدة ، ولكن من الممكن دائما أن ننظر إليها على أنها ترتيب جديد لعناصر هى أبعد ما تكون عن الجدة . إن الجدة فى علم الطبيعة ليست إلا جدة فى الترتيب والتأليف . ، لكن الجدة الاجتماعية هى على العكس من ذلك تماما ، إذ أنها ، الجدة البيولوجية ، جدة جوهرية ، أى أنها جدة حقيقية لا يمكن ردها إلى جدة فى الترتيب ، وذلك لأنه يستحيل فى الحياة الاجتماعية أن تبقى العوامل القديمة فى الترتيب الجديد كما كانت عليه من قبل تماما . وحيث يستحيل التكرار التام ، فلابد من ظهور الجدة الحقيقية ، ولهذا أهميته عند النظر فى نشوء المراحل أو الفترات التاريخية الجديدة ، تلك المراحل التى تختلف كل منها عن الأخرى اختلافا جوهريا .

وفى هذا المقام ، فقد سبق أن أوردنا وجهة نظر أخرى لبوبر فى الفصل السابق (١٤) .

وإذا كانت هذه بعض دعاوى الناقدين للتعامل مع العملية التأريخية بنفس المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعية ، فماذا يقول الذين يتحمسون لاستخدام هذا المنهج؟

نبدأ أولا بما يراه " إدوارد كار " حول علاقة التاريخ بالعلم ، فمن وجهة نظره أن المؤرخين أنفسهم هم الذين يتحاملون على التاريخ بإدخالهم له فى إطار ( الآداب الإنسانية ) ، ورأى أن لا تعارض بين التاريخ والعلم ، ومما قاله (١٥) : أن اعتراضه الرئيسى على رفض تسمية التاريخ علما هو أن ذلك يبرر الانشقاق بين ما يسمى " ثقافتين " ويحافظ عليه . وهذا الانشقاق هو أحد مخلفات ذلك التحامل القديم المستند إلى البنية الطبقية للمجتمع الإنجليزى الذى صار من مخلفات الماضى . وأكد كار أنه ليس مقتنعا بأن الهوة التى تفصل المؤرخ عن الجيولوجى أعمق أو أكثر تعذرا من الهوة التى تفصل المؤرخ الجيولوجى عن الفيزيائى ، لكن الطريقة لرأب الانشقاق ليست فى رأيه تعليم العلم الابتدائى للمؤرخين أو التاريخ الابتدائى للعلماء .

ويرى كار أن التفكير فى سلوك هذا النهج طريق مسدود قادنا إلى التشوش ، والعلماء أنفسهم لا يتصرفون على هذا النحو ، فلم يسبق لنا أن سمعنا أحدا ينصح المهندسين بحضور دروس ابتدائية فى علم النبات ٠ والعلاج الذى يقترحه كار هو تحسين مستوى تاريخنا ، أى جعله أكثر علمية ، والتشدد فى ما نطلبه من الذين يتولون هذا العمل ، ويؤكد صاحبنا أن التاريخ موضوع أكثر صعوبة من الكلاسيكيات وأنه يعادل فى جديته أى علم آخر (١٦) ٠

أما المؤرخ الإنجليزى " ج٠ب٠بيورى " J.B.Bury (١٨٦١-١٩٢٧) فيذكر فى محاضرته الافتتاحية فى كمبردج ( تاريخ حرية الفكر ) : أن التاريخ قد عانى من كونه جزءا من الأدب ، بينما التاريخ علم لا أكثر ولا أقل ، وأن وقائعه يمكن أن تدرس موضوعيا كوقائع الجيولوجيا والفلك ، أى أن تدرس على أنها أشياء خارج الذات ، إذ لا يتسنى قيام علم على أساس ذاتى ، وأن الوقائع التاريخية يمكن أن تجمع وتصنف وتفسر، كما هو الحال فى أى علم ٠ ثم يضيف إلى ذلك قوله بأن ما بقى التاريخ يعد أدبا ، فليس فى الإمكان التثبت جديا من الصدق ومن الدقة ، ثم يورد عبارة أكثر حزما يذهب فيها إلى أن التاريخ ليس فرعا من الأدب (١٧) ٠

هذا وقد كرر هذا التأكيد – قبل بيورى وبعده – جميع أولئك المؤرخين الذين أصروا أمام انتصارات العلوم الطبيعية وفوزها بتسليم الجميع ، وبقيادة الرفاه الإنسانى ، على إلصاق التاريخ بالعلم الطبيعى ، وكانوا يريدون من خلال هذا التأكيد على علمية التاريخ ، نفى الريبة التى تلاحقهم حول قيمة التاريخ العلمية ، ومن ثم فقد ذهب " كارل همبل " Carl Hampel إلى أن التاريخ يمكن أن يستوعب فردية وقائع لا تقل ولا تزيد عن الطبيعة والكيمياء ، وأن المؤرخ يستطيع أن يفسر اغتيال القيصر تماما ، كما يفسر الجيولوجى زلزالا ، إذ يبين أن الحادثة لم تقع مصادفة ، وإنما وفقا لظروف معينة ، فمنطق التفسير واحد فى جوهره فى كل من التاريخ والعلوم الطبيعية ، وليست النبوءة فى التاريخ تكهنية ، ولكنها تنبوء علمى قائم على افتراض قوانين عامة لا غنى للمؤرخ عنها ، وإن كانت هذه القوانين لا تعنى الحتمية ، وإنما تدع مجالا للإمكان والاحتمال لا بأس به (١٨)٠

وقد ذهب عالم الاجتماع الفرنسى " أوجيست كونت " إلى حد القول " إننى سأقدم برهانا فعليا على وجود قوانين محددة للأحداث المرتبطة بارتقاء وتطور العنصر الإنسانى ، كما توجد قوانين لسقوط الحجارة ... إن فكرة التطور تعنى ظهور عوامل جديدة ، وهذه العوامل تظهر بنفسها فى تقدم اللغة ، والدين ، والفن ، والعقل . وهناك منهج واحد يمكن بواسطته معرفة أصل هذه العوامل هو المنهج التاريخى " (١٩) .

وقد عارض كونت الاعتقاد القائل بوجود شىء فى عالم الإنسان يمكن إرجاعه للمصادفة ، أو أن هناك شيئا يخلو من النظام الطبيعى وحتميته الصارمة .

وقد أيد هذا الرأى " تين " H.Tain فى فرنسا فى كتابه Vie et Correspondance ، وذهب فى النهاية إلى أن العلل المختلفة للأحداث يمكن أن تنتهى بنا إلى بعض المبادىء العامة التى تتحكم فى كل الوقائع وتقررها ، وأننا نستطيع العثور وراء كل تنوعات الأحداث التاريخية ، واختلافها إلى درجة كبيرة - كما يقول تين - على نفس الهيكل العظمى الذى لا يتغير كثيرا أو قليلا ، فالوقائع تتغير ولكن هيكلها يبقى (٢٠).

وهنا لابد من مواجهة التساؤل التالى : هل معرفتنا بالماضى الإنسانى كاملة أو شبه كاملة على الأقل ؟ وإذا لم تكن ، فما الذى يبقى فى أيدى التاريخ والمؤرخين بالفعل من الماضى لإعادة بنائه ؟ الواقع أن الماضى الذى يسقط فى هاوية الأبد باستمرار ، وإلى غير رجعة لا يترك لنا فى معظم الأحيان إلا أضأل الملامح والآثار فى الأيدى : أسطرا حول ما استرعى الانتباه صدفة أو عن عمد ، أثرا سلم بالصدفة من عوادى الزمن ، ثم ؟ ... لا شىء غير ذلك ! وعلى حد تعبيرات " جوتشالك " Gottschalk فإن قدرا فقط مما لوحظ فى الماضى قد تذكره أولئك الذين لاحظوه ، وإن جزءا فقط مما تذكر سجل ، وإن جزءا فقط مما سجل حفظه التاريخ ، وإن جزءا من ذلك الذى وصل يمكن تصديقه ، وما أمكن فهمه كان جزءا فقط مما هو صادق ، وجزء فقط مما فهم يمكن للمؤرخ تفسيره أو روايته (٢١) . وهكذا فإن تاريخ الماضى بأكمله ( وهو ما يسمى بالتاريخ الواقع ) لا يعرفه المؤرخ إلا بواسطة السجل المحفوظ ، أى التاريخ المسجل ، ومعظم التاريخ المحفوظ هو الجزء الباقى من الجزء المسجل عن الجزء المتذكر من الجزء الملاحظ من ذلك الكل .وحتى حين يكون الماضى مأخوذا

مباشرة من المحفوظات الأثرية أو الأنثروبولوجية ، فهذه هى فقط الأجزاء التى اختارها العالم بين الأجزاء المكتشفة ، مما ساعد الحظ على بقائه من مجموع الماضى كله (٢٢) .

ومن زاوية أخرى من النظر ، نجد أن المعلومات التاريخية نفسها ليست متوافرة كلها على الدوام وعلى مستوى واحد من الكثرة ومن الوضوح ، لا جغرافيا ولا زمنيا ولا موضوعا . إنها تتناقض طردا مع ابتعادنا عن منطقة جغرافية معينة ، ومع إيغالنا قدما فى الماضى البعيد، ومع انتقالنا من موضوع السياسة والملوك إلى الاهتمامات الأخرى . أما المعلومات التاريخية عن التعليم فى أوربا وحوض المتوسط فى الأزمنة القديمة ، فهى أكثر بكثير من معلوماتنا عن التعليم فى الهند أو الصين ، وهذه وتلك على أية حال أكثر بكثير جدا من معارفنا عن التعليم القديم فى إفريقيا أو أواسط آسيا التركية (٢٣). ثم إن ما نعرف عن التعليم فى القرن التاسع عشر ، هو بكل تأكيد أوسع بكثير جدا مما نعرف عن حاله فى القرن الثالث أو الثانى الميلادى ، ولا يقاس غزارة بما نعرف عن القرن التاسع قبل الميلاد .ثم إن أحداث السياسة خاصة أو الحروب وأخبار الملوك والطبقات العليا كانت باستمرار هى صاحبة الحظوة ، وهى المستأثرة بأقلام المؤرخين ، بينما حشرت فى دائرة التعتيم أو النسيان المطلق أخبار الفن وجذور الأديان ، وفاعليات الاقتصاد ، وأحوال التعليم ، أو تطور اللغات ، وملامح الطبقات المقهورة ، أو ابتكارات مهمة ، فما لنا فيها إلا الظنون !

ومن هنا فإن البعض يتحفظ فى استخدام كلمة " علم " فى عملية التأريخ ، " فجونسون " يذهب إلى استعمال هذا الصطلاح " العلم " فى الرسائل التى كتبت عن التاريخ مضلل إلى حد ما ، فقد قيل أن التاريخ علم ، وما نكاد نبدأ فى التحليل حتى يتضح أن الطريقة التاريخية فى الوصول إلى الحقائق تختلف كثيرا عن الطريقة التى تستخدم فى العلوم الطبيعية ، ما عدا الجيولوجيا ، التى قيل أنها تتناول حقائق يمكن أن تلاحظ ملاحظة مباشرة ، وأن تختبر بطريقة التجربة ، والتاريخ يتناول حقائق هى وراء الملاحظة المباشرة ، ولا يمكن أن يتوصل إليها إلا بطرق غيرمباشرة خلال الآثار التى تخلفت عنها (٢٤) .

ويذهب " لانجلوا "و" سينوبوس " Langlois&Seighnobos إلى أن هذه الطريقة غير المباشرة فى الوصول إلى الحقائق هى التى تجعل الحقائق تاريخية ، فكل حقيقة تعرف هكذا بطريقة غير مباشرة هى حقيقة تاريخية ، ونفس الحقيقة متى عرفت بطريقة غير مباشرة فهى تاريخية ، فالحقائق ليست تاريخية عند أولئك الذين شاهدوها عن طريق الحضور فى أثناء وقوعها ، إنما هى حقائق عرفت بالملاحظة المباشرة ، وهذه الحقائق تكون تاريخية بالنسبة لأولئك الذين لا يحضرون حدوثها ، وإنما يسمعون عنها رواية أو يقرأون تقريرا عما حدث (٢٥) .

إن الوثائق العديدة التى نجدها فى كتاب مثل كتاب التعليم فى مصر فى عهد محمد على للدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تشير إلى وقائع معينة فى التعليم فى ذلك العهد ، وهى لا تعتبر - وفقا لهذه الوجهة الوجيهة من النظر - تاريخا بالنسبة لمن حرروها ، وإنما تعتبر كذلك بالنسبة إلينا نحن فى الوقت الحالى الذين لم نشاهدها وإنما فقط قرأنا عنها ، تماما مثلما لا يعتبر ما نكتبه فى الوقت الحالى ، شهادة منا عن بعض أحوال التعليم فى مصر المعاصرة تاريخا ، لكن بعد عشرات السنوات ، سوف يعتبر كذلك ، أى تاريخا بالنسبة لمن سيأتون بعدنا ويعتمدوا على هذا الذى كتبنا - وغيره بطبيعة الحال - باعتباره تأريخا لفترة أواخر التسعينات من القرن العشرين . فالطبيعة التاريخية للحقائق ليست فى الحقائق نفسها ولكن فى الطريقة التى تكتسب بها المعرفة عن الحقائق . وبهذا المعنى تكون أغلب الحقائق التى يعرفها معظمنا ويظن أنه يعرفها عن شىء ما قد وصلت إلينا بطريقة تاريخية ، ومن ثم فهى حقائق تاريخية . ومعظم ما يعرفه أكثرنا ، بما فى ذلك ما نعرفه عن العلوم الطبيعية ، إنما هو تاريخى لأننا لا نلاحظ الحقائق مباشرة وإنما نسمع أونقرأ عنها فقط .

وعلى الرغم من كثير من الانتقادات التى وجهت إلى أصحاب التناول المنهجى العلمى للتاريخ ، إلا أن المنتقدين يجب ألا يغفلوا عن أن عمليات التأريخ قد أخذت فعلا بعض الشىء من العلوم الاستقرائية ، ذلك لأن المؤرخين اليوم يبتعدون عن مجرد وصف الحوادث وتتابعها ، محاولين تفسيرها ، فضلا عن الكشف عن العناصر الأساسية فى النظم السياسية والاجتماعية بغية أن يقفوا على أسباب الظواهر التاريخية ، وبهذا أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع وإن خالفوهم فى الاعتراف بتأثير العوامل

الفردية ٠ وعلى أية حال فإن المؤرخين اليوم لا يعتمدون على سماع الأخبار ونقلها ، ولا يقبلون الخبر إلا بعد نقده وتمحيصه ، وإلا بعد المقارنة بين مختلف الروايات ، رغبة فى الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصى ٠ وهكذا ضاقت الهوة التى تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية إلى حد ما منذ أن طبق المؤرخون بعض أساليب التفكير الاستقرائى على بحوثهم ، فهم - كما سوف نرى بالتفصيل فى جزء تال - يبدأون بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم وضع الفروض التى يمكن التأكد من صدقها عن طريق الحوادث التاريخية ٠ وقد تكون الوثائق ناقصة ، وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة حتى يستطيع التثبت من صدق توقعاته (٢٦) ٠

إن هذا الجدل الطويل بين القائلين بعلمية التأريخ والمنتقدين لها يفرض علينا أن نحاول تحديد المراد " بالعلم " ، فلو عرفنا العلم بأنه " المعرفة المنظمة المبوبة المقننة " ، وأن صفة العلم يمكن أن تطلق على " كل دراسة تهدف توخى الحقيقة ، والوصول إلى حكم قائم على النقد ، مع البعد عن كل هوى النفس ، وكل افتراض سابق ٠٠ على أن تقوم هذه الدراسة على الأمور الثلاث : التصنيف ، والتبويب ، والتقنين " (٢٧) ، أو إذا أخذنا بقول " ت٠هيكسيلى T.H.Huxley " : " أن العلم هو كل معرفة تقوم على الدليل والاستنباط " ، أو كما يقول " ألكسندر هل Alex.Hill " :" أن كل معرفة معقولة هى علم ٠٠ فالعلم معرفة روعيت فيها الأوضاع الصحيحة " ٠ كذلك توضيح " كارل بيرسون Karl Pearson " لوظيفة العلم بأنها تنحصر فى تقسيم الوقائع ، ومعرفة تتابعها ، وأهميتها النسبية ، وتعريف " ف٠ج٠تجارت F.j.Teggart " للعلم بأنه " مجرد البحث المنظم للتصرفات التى تبدو فى الظواهر الطبيعية " (٢٨) ٠

وباستقراء هذه التعريفات يمكن أن نعتمد على رؤية كلية للعلم تعرفه تعريفا مانعا بسيطا ، فيقال إنه المعرفة المنظمة ، المبوبة ، المقننة ٠ ويكفى فى إسناد صفة العلم إلى أى موضوع أن يمضى الإنسان فى دراسته مع صرف شىء من عنايته إلى توخى الحقيقة ، وأن يكون فيها ذكيا فى البحث عن كل ما يتصل به من الحقائق ، وأن يؤسس على حكم ناقد ، طرح منه هوى النفس وكل افتراض سابق ، وأن يكون قد رد بقدر ما يسمح مضمونه إلى البسائط الثلاث : التصنيف ، والتبويب ، والتقنين ٠

وفى ضوء هذه الرؤية الكلية الشاملة للعلم ، فليس ثمة مسوغ لأن نتعجل إسقاط التاريخ من عداد العلوم ، فالعلم ، وإن كان من غير شك دائم البحث وراءالتعميمات ، ودائم التلمس للقوانين ، ودائم الحرص على أن يصل إلى إمكانية التنبوء ، لا ينبغى بحال من الأحوال أن يجرد من اسمه وصفته إذا هو عجز عن بلوغ الأغراض التى يطمح إليها ويطمع فى تحقيقها ٠إنه لمما يستحيل علينا - إلى حد كبير - أن نصل فىالميتورولوجيا إلى تعميمات خاصة بالجو ، وخاصة فى جو دولة مثل انجلترا لأن القوانين التى بمقتضاها يقع التعاقب بين ضوء الشمس وهبوب العاصفة لم تكتشف بعد ، ولا تزال تنبؤات الخبراء عن أحوال الجو تخطىء من حيث النسب الصحيحة خطأ يتناسب مع حظها من الدقة ، ومع ذلك لا يوجد من ينكر أن الميتورولوجيا علم (٢٩)٠

ونحن مضطرون مبدأيا أن نقرر ، دون شىء من أسف أو غضب أو مرارة ، أن نوعية أو طبيعة المعرفة التاريخية ليست مطابقة لنوعية وطبيعة المعرفة فى العلوم لأن " الحدث " التاريخى فى الأصل - وهو موضوع تلك المعرفة - ليس مشابها للحادث الفيزيائى أو الكيميائى المبسط ولا البيولوجى أيضا ٠ إنه من التعقيد الخفى بحيث تصبح الحادثة الفيزيائية بعلاقتها الرياضية لعبة أطفال أمام تشابك القوانين فى أى حادث تاريخى صغير ٠ وما من شك فى أن المؤرخ يلعب دوره الفعال العميق فى إعطاء التاريخ طابعه الذاتى ، وما من شك فى أن التاريخ غير منفصل ( حتى الآن على الأقل ) عنه ، ولكن المشكلة لا تبدأ عنده وإنما تبدأ على الطرف الآخر من المعرفة : طرف " الموضوع " الذى يسهل على كل فكر أن يدرك أنه - لاتصاله بالطبيعة والإنسان والحياة - فإنه أعقد بكثير وأوسع بكثير ، وفى كل الاتجاهات من أن تلمله أو تحيط به الوسائل العادية المتداولة حتى اليوم للمعرفة العلمية (٣٠) ٠

إن التاريخ ليس كالفلك علم معاينة مباشرة ، ولا كالكيمياء علم تجربة واختبار ، ولكنه علم نقد وتحقيق ، أقرب العلوم الطبيعية شبها به الجيولوجيا ، فكما أن الجيولوجى يدرس الأرض كما هى الآن ليعرف إذا أمكنه ذلك ، كيف صارت إلى حالتها الحاضرة ، فكذلك المؤرخ يدرس الآثار المختلفة عن الماضى ليفسر بواسطتها وبقدر إمكانه ظاهرة الحاضر ٠ وكما أن الجيولوجى يجد مادته الأساسية فيما سلم فى نفايات الطبيعة من أدلة فلكية تثبت التطورات الجيولوجية القديمة ، فكذلك المؤرخ يعتمد فى

معرفة الوقائع الماضية على آثار مادية أو سجلات ، أو تقاليد ، هذه الآثار والسجلات والتقاليد ، هى الحقائق المحسوسة الحاضرة التى ينصب عليها عمل المؤرخ ، هى مادة علمه ، وهى ليست قيمة وهامة لذاتها ، ولكن لمجرد دلالتها على الوقائع الماضية (٣١) .

ثم هى لا تدل على الوقائع الماضية مباشرة ، ولكن بواسطة الضوء الذى يلقيه عليها فكر الباحث ، فإن المؤرخ الذى حذف من سجلاته جهد طاقته كل أسباب الخطأ ، واستخلص ما تبقى حقيقة نقية خالصة ، لم يتم بحثه بعد ، وذلك بأن الوقائع والآثار مغمورة بمحيط من الأراء والإرادات ، والانفعالات ، التى كانت تلك الوقائع والآثار معبرة عنها أثرا لها ، هذه الآراء والإرادات والانفعالات حقائق نهائية ثابتة للروح البشرى وخارجة بالمرة عن متناول المعاينة المباشرة ، حتى بالإضافة إلى من شهدوا الوقائع أو أقيمت بينهم الآثار . والمؤرخ إنما يبحث فى آخر الأمر عن العوامل الخفية التى تبعث الناس على العمل ، يبحث عن هذه الحقائق ( الجوانية ) الخالدة على مر الزمان (٣٢).

لقد أكد كثيرون على أن التأريخ سعى إلى إدراك الماضى . والحق أن كل جهد إيجابى إنسانى هو سعى إلى غاية ، والعلم ، من بين الجهود الإنسانية ، سعى إلى غاية معينة هى الحقيقة ، وبقدر ما يكون هذا السعى خالصا ، وبقدر ما ينطلق بقوة وتراكم ، تعلو قيمته ويغزر فعله وتتعاظم نتائجه (٣٣) ، والتأريخ يشارك غيره من العلوم فى أنه مثلها سعى وجهد ، وليس المهم هنا ضخامة النتائج وغزارتها ، فأية نتيجة علمية مهما غزرت وضخمت تتضاءل قيمتها على مر الزمن ، بل قد تتفرق وتندثر ، إذا خف السعى وتوقف العقل عن الإقدام والاقتحام ، وزال الطموح إلى تخطى هذه النتائج إلى ما هو أبعد منها وأدنى للحقيقة . إن محرك التأريخ - بل محرك أى علم - هو القلق الدائم والجهد المثابر ، فإذا انطفأ هذا المحرك لم يكن ثمة علم ، ولم تكن حضارة ، بل لم يكن إنسان جدير بهذا الاسم .على أن للسعى معناه الخاص بالنسبة للتأريخ ، وهذا المعنى راجع إلى الفرق الهائل بين جسامة موضوع هذا العلم وضآلة وسائله ، وهو فرق أشد خطورة وأدعى للتدبر والرهبة مما هو فى العلوم الأخرى .

## الـذاتيــة والموضـوعيــة :

التناول العلمى يفترض الالتزام الدقيق بالموضوع الذى هو موضع بحث ودراسة ، ومن هنا كان هذا الالتزام يسمى " موضوعيـة " ، وأصبحت الموضوعية تشكل الركن الأساسى فى " العلمية " ، وبالتالى فإننا إذا اتجهنا إلـى دراسة ظاهرة أو واقعة ، فإن هذا يعنى أن نحاول التعرف على مختلف جوانبها بصفتها موضوعا له كينونيته وهويته ، فإذا ما أخفى الباحث جانبا من هذه الجوانب أو أضاف ما لم يكن منها ، أو أساء فهم علاقته بغيره ، قلنا أن هذا التناول غير علمى .

ومعنى هذا أن الموضوعية فى العلم تعنى النزاهة فى القصد ، والتجرد من العواطف الذاتية ، والتحيز الشخصى ، والدقة فى فحص القضايا المطروحة ، والأمانة العقلية والاستنتاج السليم ، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير ، والشجاعة فى متابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية التى تعبر عن الحقيقة . أما الذاتية فتعنى انعكاس ذاتية المؤرخ وإيديولوجيته ، وانتماءاته الفكرية والعقائدية على تقييمه لفترة تاريخية معينة ، وطغيان ذلك على عملية الكتابة التاريخية دون الالتزام بالموضوعية أو التثبت من صحة الوثائق التى ينقل عنها ، والعلم يرفض ذلك ويعده أشبه بمحرمات الدين (٣٤) .

والذاتية فى التأريخ تأتى من منبعين (٣٥) :

**أولا – ذاتيـة المصـدر** ، فالشـهادة الشـخصية التـى يحويهـا المصـدر أو النـص التاريخى هى حقل من مشاعر لامتناهية التعقيد تتداخل فيهـا مجموعة متشابكة غائمة أو واضحة من العلل والمعلولات والأهواء ، والوثيقة ( وهى بدورها شـهادة ) أو الأثر قد يشكلان أحيانا كثيرة موضوعية من الدرجة الأولى ، ولكن من ذا الذى يستطيع أن يقطع أنها التعبير الوحيد أو الكاشف الأحسن عن الماضى الذى تخلفنا عنه ؟ إن صدفة بقائها لا تعنى أنها الحقيقة المضوعية التى لا حقيقة تناقضها فـى عصرها نفسه ، ولا تعنى أنهما تمثلان أذواق أو مصالح أو ثقافة أو علاقة الأشخاص المحددين الذين تتعلق

بهم الوثيقة أو الأثر فى ذلك المجتمع القديم ، ولا تعنى أخيرا أن ما يستخلص منها هو الحقيقة الموضوعية الأكيدة والنهائية ، واللاذاتية أيضا .

ثانيا - ذاتية المؤرخ نفسه ، فإذا كان حقيقيا أن التاريخ غير منفصل عن المؤرخ ، فإنه من الصحيح أيضا أننا لا نستطيع إلا عن طريق تمييز شكلى أن نعزل الموضوع وهو الماضى فى جانب ، وصائغه وهو المؤرخ فى جانب آخر ، ذلك أن أحدهما لا يتحقق وجوده إلا بالآخر . وبالرغم من أن الماضى قد وجد ولو لم يكتب عنه أحد أو يسجله ، فإنه لا وجود له كمعرفة إلا من خلال المؤرخ الذى يصوغه ، ولا عمل للمؤرخ إن لم يكن ثمة ماض محدد يفتح له - مثل مغارة على بابا -مغاليقه ، ليس ثمة وجود منفصل مستقل للماضى إلا من خلال ، وفى إطار ، النص التاريخى أو الأثر ، وهما بدورهما من عمل المؤرخ نفسه (٣٦) .

وعلى الرغم من الحيدة العلمية المنشودة ، والدعوة إلى عدم التحيز التى تتردد على ألسنة المؤرخين ، فإننا نرى أن آراء المؤرخين فى بعض الأحيان تختلف حول الموضوع التاريخى الواحد ، وتصطبغ بكثير من الألوان ، ويروى بعدة أشكال يجتمع فيها الأبيض والأسود فى آن واحد ، إذ ينظر أحدهم إليه من زاوية خاصة قد تختلف فى تفسيرها عن رأى آخر ، وقد يتفقون فى كثير من الأحيان حول بعض القضايا الرئيسية وإن اختلفت بعض تفسيراتهم ، وهذا فى حد ذاته دليل واضح على وجود العنصر الذاتى فى التفكير التاريخى (٣٧).

وبالإضافة إلى هذا أن الدراسات التاريخية غالبا ما تكون موضع تعديل وتبديل وخاصة إذا ظهرت وثائق تحوى معلومات جديدة قد تقلب الأمور رأسا على عقب ، وتغير أفكارا ربما توارثها الآباء عن الأجداد ، والأبناء عن الآباء ، وهذا يعنى أن الموضوعية فى الدراسة التاريخية تختلف عنها فى العلوم الطبيعية التى تتميز غالبا بالثبات ، فنتائج العلوم الطبيعية ثابتة فى عصور معينة ، وإن كانت قوانين الطبيعة أحيانا ما تكون نسبية ومتطورة .

إن المؤرخ بوصفه فردا ، كما يقول " إدوارد كار " هو من نتاج الثقافة والمجتمع ، وعلينا قبل أن ندرس تاريخا قام به مؤرخ ما أن ندرس بيئته التاريخية والاجتماعية ، فعبد الرحمن الرافعى علامة هامة ، وشخصية بارزة فى التأريخ لمصر الحديثة ، لكننا ينبغى ألا نغفل عن أنه حين كتب هذا التاريخ كان متأثرا بغير شك بعاطفته نحو الحزب الوطنى الذى كان عضوا أساسيا فيه ، وبإيمانه العميق بزعيميه مصطفى كامل ومحمد فريد ، واتجاههما الفكرى ، وما من شك فى أن إيمانه هذا بنى أساسا على تقدير واع للعوامل التاريخية التى مر بها زمنه وبيئته ، وما تركته من من أثر بالغ فى تكوين شخصيته ومثله الوطنية ،وعباس محمود العقاد فى كتابته لسيرة سعد زغلول ، لم يتحرر إطلاقا من تلك العاطفة التى حملها لزعيم ثورة ١٩١٩ ، هذا فضلا عن تأثره العميق بالروح التى سادت عصره وأفكاره ، التى تكونت نتيجة لهذين العاملين ، عاطفته نحو سعد زغلول ، ثم الوطنية التى غلبت على زمنه وبيئته ، فإذا انتقلنا إلى عبقرياته ، نلمس إحساس المؤرخ بالعمل العظيم للشخصية التى يكتب عنها ، فالعمل العظيم هو السمة المشتركة بين سعد زغلول الذى عرفه وتأثر به عن قرب وعبقرياته التى عرفها من صفحات التاريخ ، ولا يصدر العقاد فى اتجاهه هذا إلا عن كوامن ذاته ومقومات شخصيته ، فهو رجل شق طريقه إلى المجد بجهده ونبوغه ، فلا غرو أن كان العمل العظيم لديه سمة شخوصه التاريخية (٣٨) .

كذلك يرى إدوارد كار أن التاريخ يتكون من مجموعة كاملة من الحقائق المؤكدة التى تكون متوافرة للمؤرخ من خلال الوثائق والنقوش وما إلى ذلك ، ويقوم المؤرخ بجمعها ثم ينظمها ويقدمها بالأسلوب الذى يروق له . ونقل قول " أكتون Acton " الذى قال فيه إن واترلو التى نؤرخها يجب أن ترضى الفرنسيين والإنجليز ، والألمان والهولنديين بالطريقة نفسها ! وأضاف " كار " أنه فى المقام الأول ، احصل على حقائقك بصورة صحيحة ، ومن ثم اقحم نفسك فى خطر رمال التفسير والتأويل المتحركة ، تلك هى الحكمة المطلقة للمدرسة التجريبية والفطرية . إنها تذكر بقول مأثور للصحفى الليبرالى " سى.بى.سكوت C.P.Scott " : " الحقائق مقدسة ، أما الرأى فهو حر " (٣٩).

وأكد " كار " أنه مهما يكن فإن حقائق التاريخ لا تصل إلينا مطلقا بصورة بحتة لأنها لا توجد ولا يمكن أن توجد . إنها دائما تنعكس من خلال ذهن الذى يسجل ، ومن المهم إذا ما تناولنا عملا تاريخيا فينبغى أن لا يكون اهتمامنا الأول منصبا على الحقائق التى يتضمنها وإنما على المؤرخ الذى كتبها ، ذلك أن المؤرخ ابن عصره وابن بيئته كما نؤكد دائما ، وفى بعض الأحيان هو ابن لطائفته ، كما هى الحال فى بعض البلدان والمناطق ، وابن لحزبه كما هى الحال فى بعض البلدان الأخرى ، وهو مقيد بهذه الظروف بحكم اتجاهاته وانفعالاته وميوله .

ومن هنا يمكن القول بأن الحقائق التاريخية والوثائق الأصلية قد تختلط مع الاتجاهات الخاصة للمؤرخ ، كما أن بعض المؤرخين يستخدمون وثائق بين أيديهم تخدم اتجاهاتهم الفكرية ، ويغضون الطرف عن وثائق يملكونها لأنها تدين التيار الذى ينتمون إليه ، علما بأن الحكومات والدول تعمد بدورها إلى تشويه التاريخ حين تفرج وزارات الخارجية فى بعض البلدان الأوربية ، مثلا ، عن بعض وثائقها ومراسلاتها السرية ، وتمتنع عن الإفراج عن بعضها الآخر ترى أن نشرها يضر بمصالحها القومية ، وعلى سبيل المثال ، فإذا كان من بين المراسلات السرية الأمريكية تدبير سعت فيه جهات أمريكية لاغتيال جمال عبد الناصر ، فلابد وأن يظل هذا فى دائرة السرية لأن الكشف عنه يضر كثيرا بسمعة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية .. وهكذا . بل إن الوثائق المسموح بالاطلاع عليها قد تشطب منها بعض العبارات أو الأسطر ، وهذا كله يساهم مساهمة أساسية فى تزوير الحقائق وتشويهها (٤٠) .

ومن أهم الثغرات التى تنفذ منها الذاتية فى عملية التأريخ ، هى " الاختيار " .. ذلك أن الخبرة التاريخية واسعة ، ولابد من توجيه وعينا إلى بعض جوانب منها لأننا لا نستطيع استيعابها كلها ، ولا يستطيع العقل الإنسانى أن يستوعب المعطيات التى يدرسها إلا إذا كون لنفسه نسقا لينظم ما يبدو وكأنه فوضى ، ومن ثم إذا كان للتاريخ أى معنى فإن هذا المعنى يعتمد على قدرة العقل على الانتقاء وإيجاد العلاقة بين ما ينتقى من أحداث ، لأن الزمان لا يتحول إلى تاريخ إلا بالوعى (٤١) ، والوعى قادر على إحداث هذا التحول باستخدام مفاهيم كلية . وعلى أساس الانتقاء واستخدام

المفاهيم الكلية يمكن أن نحكم على المفكر ونحدد مرتبته ، وحين نضع أيدينا على انتقائية أى مفكر ، يمكننا أن نختزل فكره أو نضعه فى مكانه اللائق به .

وحتى تتضح لنا هذه الفكرة ، يطرح لنا " عبد السميع " بعض الأمثلة : منها أنه يمكننا أن نعتبر " هيجل " مفكرا مثاليا روماتيكيا متعصبا لفكرة الدولة التى تتجسد فيها الحرية الموضوعية ، ولم يرى إلا تاريخا للغرب ، وأن نرى ماركس ماديا ملحدا ينتقى شواهده من التاريخ ليدلل على أن الفكر نتاج للأوضاع المادية ، أو نراه مثاليا إذ رأى فى حركة التاريخ غاية وهى مجتمع بلا طبقات ، ونتعامل مع " فيبر " على أنه مجرد مفكر يحاول أن يثبت أن أخلاق الديانة البروتستانتية هى المسئولة عن قيام الرأسمالية الحديثة ، وأن الدين عامة هو المسئول عن شكل الاقتصاد ليدحض الماركسية .. وهكذا يمكن أن نمضى فى اختزال كل فكر لأنه لم يقل كل شىء ، ولأنه محدود برؤيته الخاصة ، أى بذاتيته ، بينما فى نظرة أخرى سيمكن أن نرى قوة المفكر فى تلك الانتقائية نفسها ، لأن فكره لا يصير " موضوعيا " إلا بمقدار حضور ذاتيته فى الأسئلة التى يصوغها ، ومدى تعبيرها عن عصره ومجتمعه وموقعها بالنسبة لهرم الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للناس وفى طريقته الخاصة فى محاولته إيجاد الإجابات (٤٢) .

ومن أسوأ ما يمكن أن يقع فيه الإنسان من أخطاء الاختيار والتحيز ، تصوره فى كثير من الحالات أنه كان دائما على صواب ، وأن تاريخه يمثل خطا صاعدا باستمرار ، وأن حركته نحو المستقبل - لذلك - تقدمية دائما ، خيرة دائما ، صائبا دائما ، لا يتخللها خطأ ولا انحراف .ومثل ذلك فى السوء تصوره أن كل ماضيه خطأ وتخلف ، ومن ثم فهذا الماضى لا يستحق منه الالتفات والمراجعة ، وأنه اهتدى إلى النظرة الصائبة فى حاضره ، وأنه فى حركته نحو المستقبل حليف الصواب والتوفيق باستمرار .

إن هذا النهج وذاك يحملان الإنسان على ارتكاب مزيد من الأخطاء والوقوع فى كثير من المآسى وخيبات الأمل (٤٣) ، ذلك أن الإنسان الذى يتصور حركة التاريخ دائما على صواب فإنه يلغى جميع المؤثرات الإنسانية ، ويسلم نفسه لحركة التاريخ الإنسانى

كما لو كان هذا التاريخ خاضعا لمنطق الضرورة كتاريخ الجماد والنبات والحيوان ، ومن ثم فإنه يرتكب الأخطاء الكبرى ، وهو يحسب أنه على صواب ، ويصحح أخطاءه بأخطاء أخرى تسبب للإنسانية مزيدا من التخلف على كل صعيد ، ومزيدا من المآسى الفردية والجماعية .

وكذلك الحال حين يحكم الإنسان على ماضيه بأنه مجموعة أخطاء قاد أسلافه إليها الجهل وسوء الفهم وسوء التوجيه ، ولذا فلا شىء من هذا الماضى يصلح للحاضر وللمستقبل ، وأنه كان ضالا فاهتدى ، وأنه امتلك الحقيقة التاريخية وكانت ضائعة منه بسبب هذا الماضى الذى غله وشل قواه. إن الإنسان باتخاذه هذا الموقف يحكم على جميع تجارب الماضى بالفشل والبطلان ، وهو حكم لا شك فى أنه جائر عن قصد السبيل ، لأن الحقيقة هى أن فى تجارب هذا الماضى الكثير والكثير من الصواب الذى تكبدت الإنسانية أنواعا شتى من الآلام والتضحيات وتحملت كثيرا من المصاعب فى سبيل الوصول إليه والاهتداء إلى معالمه (٤٤).

إن كل موقف من هذين الموقفين يؤدى بالإنسان إلى أن ينظر إلى نفسه وعقله فى حاضره ومؤسساته السياسية وغيرها وسائر نظمه بثقة مطلقة لا مبرر لها ، ولنقل أنه فى هذه الحالة التى يرفض فيها جميع الماضى أو فى تلك الحالة التى يتصور فيها حركة التاريخ دائما على صواب ، ينظر إلى نفسه وموقفه بغرور أجوف ، ولعل هؤلاء وأولئك ممن عناهم سبحانه عز وجل بقوله : " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا ، الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا . ذلك جزاؤهم بما كفروا واتخذوا آياتى ورسلى هزوا " (٤٥).

إن هذا يبرز لنا مشكلة يواجهها المؤرخ ما دام عمله يقوم على " الانتقاء " .. مشكلة ليس لها وجود فى بحوث العلوم الطبيعية ، وهى مشكلة : ما هو المهم ؟ ما الذى يجعل حقيقة من الحقائق مهمة فى التاريخ ؟ (٤٦)

والجواب بالطبع ، هو علاقة الحقيقة بالحقائق الأخرى ٠ ومع ذلك ، بل فى أغلب الأحيان ، تستمد الحقيقة أهميتها من علاقتها ببيئة المؤرخ وعصره وبغرضه وأغراضه من كتابة التاريخ ٠ ويمكن أن يختلف المؤرخون الذين يعالجون موضوعا واحدا ، وإن تساووا فى الكفاية اختلافا كبيرا فى اختيارهم للحقائق ، ومن ثم فى القواعد العامة التى يقررونها لاختلافهم فى الغرض من التأريخ ، أو اختلافهم فى عقائد من القومية الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠ ويمكن أن تنقلب الحقائق الهامة عند مؤرخى عصر إلى حقائق عديمة القيمة عند مؤرخى العصر التالى ، وقد يرجع هذا إلى كشف حقائق جديدة ، ولكنه أيضا قد يرجع إلى أن كل عصر يتطلب اختيارا للحقائق على أساس ذوقه هو وميوله هو ومشكلاته هو ، وعادة ما يستجيب المؤرخون - شاعرين أو غير شاعرين - لما يعتبره الشعور السائد حولهم مهما ٠

ومن الأمثلة التى يسوقها " هورس " ، أن مؤرخى المدن القديمة فى تسلسل أحداثها سنة فسنة ، وخاصة مؤرخو روما ، راحوا يرفعون من شأن الخوارق الطبيعية التى دخلت فى علمهم ، من مثل ولادة المسوخ ٠ وفى القرون الوسطى ، كان مؤلفو المسلسلات التاريخية ، الرهبان ، يبسطون جهودهم على تناقل ما كان من أخبار القديسين والأتقياء ، بينما كان كتاب الجيل الكبير يلتزمون فى مجرى الأمور فى القصور ، ويعلقون من الاهتمام ، على تنظيم موكب ، ما تدهشنا اليوم مجرد قراءته ٠ ولقد ترك لنا " سوليبس-سيفير " تاريخا لحياة القديس " مارتن " ، كتب فى القرن الخامس ، وليس شىء أثمن لدينا من كتاب يتناول تاريخ تلك الحقبة الحاسمة من الزمن حيث كان سكان " غاليا " ينتقلون جماعات إلى المسيحية ٠ ولكن ، ما أكبر خيبتنا عندما نصل إلى آخر الكتاب ، دون أن نجد فيه غير حكايات العجائب التى لم تخضع لأية نقد ، وقد نجد ، هنا أو هناك ، تفاصيل نادرة ، صالحة أن تكون ذات فائدة بالنسبة إلينا (٤٧)٠

ومن النظريات المسلم بها الآن أن كل عصر يجب أن يعيد كتابة التاريخ الذى كان قد كتب فى العصور السابقة ، وقد حدث هذا فى جميع العصور ، حتى قيل عن التاريخ أنه مؤقت ، وأنه أكثر أشكال الأدب تغيرا ٠ إنه على نفس الدرجة من التحول والتغير كأسرع المفاهيم تغيرا فى العلوم الطبيعية ٠ وقد قيل أن رجل العلوم الطبيعية الذى يريد

أن يكون واقفا على أحدث تطورات علمية ، عليه أن يحرق مكتبته أو يلقى بها عرض الطريق ، كل عدد قليل من السنين ، لينشىء لنفسه مكتبة جديدة ، والتواريخ تصبح قديمة ونابية عن ذوق العصر كل يوم حتى تعود وليس لها أهمية إلا عند هواة العاديات

ومسألة ( ما هو مهم ؟ ) فى التاريخ يمكن أن يكون لها تفسيران ، فهى يمكن أن تعنى ما كان مهما فى الماضى وفى نظر الماضى ، ويمكن أن تعنى ما هو مهم لنا الآن . والتاريخ العلمى فى نظر " رانكه Ranke " كان يقوم على المعنى الأول ، فكى نتتبع تطور البابليين القدامى تتبعا صحيحا يجب أن نبحث عن الأشياء التى كانت مهمة للبابليين القدامى ، وعن الأشياء التى شكلت الحياة فى بابل القديمة . ولكى نتتبع تطور التعليم فى مصر زمن الاحتلال البريطانى ، يجب أن نبحث عن الأشياء التى كانت مهمة أكثر من غيرها فى مصر المحتلة ، وعن الأشياء التى شكلت وجه الحياة فيها . والمثل الأعلى هنا هو أن يكتسب المؤرخ أكبر قدر ممكن مما يسمى " الحاسة التاريخية " حتى يمكنه أن يرى الماضى من خلال أعين الحاضر . والتاريخ الذى يحدده ما هو أكثر أهمية من غيره فى الحاضر لا مفر له من أن يخطىء فى الوقوف على ما كان أكثر أهمية فى الماضى ، ومن ثم لا يمكن أن يمثل الماضى تمثيلا أمينا ، أو أن يفسره تفسيرا صحيحا ، فالمثل الأعلى للتاريخ العلمى فى نظر " رانكه " يمكن أن يعبر عنه بلفظ " الموضوعية " ، وقد تميز " التاريخ الجديد " - كما كان معروفا فى القرن التاسع عشر - بالبحث وراء هذا المثل الأعلى (٤٨).

ويؤكد " كولنجوود " - متابعا فى ذلك ، هيجل ، أن التاريخ بكل فروعه ، إن هو فى واقع الأمر إلا تاريخ الفكر ، نقول هذا دون أن يعنى إعلاء للاتجاه المثالى فى تناول التاريخ ، فحين يقول مؤرخ بأنه يعتقد فى نفسه أنه يواجه نفس الموقف، فهذا يعنى أن الحقائق المادية التى تكتنف الموقف الذى يجد نفسه مضطرا لمواجهته ، هى نفس الحقائق التى تكتنف طريقته فى تصوير الموقف (٤٩) . ولو قيل بأن السبب الذى يجعل من العسير على إنسان أن يعبر الجبال هو خوفه من الشياطين التى تسكن هذه الجبال ، فمن الحماقة أن يعمد المؤرخ وهو يحدثه عن عقلية متوارثة عبر أجيال خلت ، إلى القول بأن هذا من قبيل الخرافات ، لا محل للقول بوجود شياطين إطلاقا .. عليك

أن تواجه الحقائق وتدرك ألا خطورة فى الجبال غير الصخور والمياه والثلج ٠ ربما كانت هناك ذئاب ، وربما اصطدم عابر الجبال بأناس شريرين ، ولكن لا توجد شياطين ٠

سيقول المؤرخ ، أن هذه هى الحقائق ، لأن هذه هى الطريق والأسلوب الذى تعود التفكير به ، ولكن الذى يخاف الشيطان ، يقول أن وجود الشياطين حقيقة ، لأن هذه هى الطريقة التى تعلم أن يفكر بها ٠ سيقول المؤرخ أنها طريقة خاطئة ، ولكن الطرق الخاطئة فى التفكير حقائق تاريخية ، مثلها فى ذلك مثل الطرق السديدة سواء بسواء ، ولا هى بأقل منها من حيث تكييف الموقف ( وهو موقف قوامه التفكير دائما ) ، الذى يوجد فيه من يساهم فى هذه الطرق ٠ إن الصعوبة التى تكتنف هذا الوضع هى أن الرجل لا يستطيع التفكير فى موقفه على غير هذا الأساس ٠ إن فكرة وجود جبال مسكونة بالشياطين تستأثر بتفكير الرجل الذى يعبر هذه الجبال ، وهى فكرة مردها إلى أنه يؤمن بوجود الشياطين ٠ لا شك فى أن هذا التفكير خرافى بحت ، ولكن هذه الخرافة حقيقة ، وهى موطن الحرج أو الخطورة فى الموقف الذى نعرض لدراسته ٠ والرجل الذى يقع تحت هذا التفكير حين يحاول عبور الجبال لا يتأثر فقط بخطأ آبائه الذين علموه الاعتقاد فى الشياطين ، إن صح أن هذه خطيئة ، ولكنه فى نفس الوقت يدفع ثمنا لتسليمه بهذا الاعتقاد ، ثمنا لمساهمته فى هذه الخطيئة ، فإذا اعتقد المؤرخ الحديث أن الجبال غير مسكونة بالشياطين ، فما ذلك أيضا إلا اعتقاد قبله بنفس الطريقة وبلا أدنى فارق بين الحالتين (٥٠)٠

ولقد شاعت بين عدد من باحثى التربية مقولة حق ، لكنها فى التطبيق أحيانا ما تؤدى إلى باطل ٠٠ فهناك من يقولون أن الباحث التربوى لابد وأن تكون له " هويته الفكرية " ، وأن " الحياد العلمى " وهم لا وجود له على أساس ما أشرنا إليه عدة مرات من تأثير العديد من العوامل على فكر الباحث ٠ وهذه الدعوى حق لا نشكك فيه ، لكن الذى نشدد عليه هو ضرورة النسيان المؤقت " للهوية الفكرية " الخاصة بقدر ما يمكن عند اختيار وقائع التاريخ التربوى الذى نبحث فى مجاله ، وهناك تجربتان رويتهما ، ربما أكثر من مرة فى أماكن أخرى ، تفيدان كثيران فى توضيح هذا الذى الذى نقول :

فلقد كنت أشرف على باحث ( ماجيستير ) كنت أعرف مقدما هويته " الماركسية " ، وكان موضوع بحثه يتعلق بفترة حديثة من تاريخ مصر ، واقتضى البحث فى إحدى جزئياته أن يشير إلى مؤسس جماعة الإخوان المسلمين : حسن البنا ، فإذا بى عندما نظرت إلى مصدره ، أجد أنه اعتمد على واحد من الكتاب الماركسيين ٠ كان منطق الباحث أنه ، بحكم ميوله الفكرية لا يثق إلا فى التحليلات التى تنطلق من مثلها ، فهى الوحيدة التى تتسم " بالعلمية " ٠ وكانت وجهة نظرى ، أن الباحث يجب أن يفرق بين فئتين : الأولى ، وقائع وأحداث التاريخ ، والثانية : تفسير هذه الوقائع والأحداث وتعليلها ، فهو ليس حرا فى أن يكون حسن البنا قد عمل مدرسا ابتدائيا فى أول حياته فى مدينة الإسماعيلية ، إنها حقيقة تفرض نفسها علينا جميعا سواء كنا من أنصاره أو غيرهم ، لكن ، لماذا بدأ دعوته فى هذه المدينة ، مثلا ؟ فهذا " تفسير " هو حر فى نتيجته ، وإن كان ملزما بالاستناد على أدلة وقرائن وبراهين ، ومن ثم " فلابد " أن يرجع إلى ما كتبه الإخوان أنفسهم أولا ، وعندما يجىء للتفسير والتحليل والتعليل ، فليرجع إلى " من يشاء "٠ وأنا أرجح أن الباحث قد نفذ وجهة نظرى اضطرارا ، لا اقتناعا !!

وعلى العكس من ذلك ، كنت أشرف ، ويالها من مصادفة ، على باحثة ( دكتوراه ) تقف على الطرف الفكرى المقابل ، كانت تتبنى الاتجاه الفكرى الإسلامى الذى ينحو إلى التشدد ، وعندما جاءت إلى نقطة معينة تتصل بحديث عن الماركسية ، نظرت إلى مصدرها ، فإذا بى أجده واحدا من أقطاب الإخوان المسلمين ! ورددت عليها نفس الفكرة التى أشرت إليها للباحث السابق ، من حيث ضرورة أن ترجع أولا إلى مصادر " ماركسية " ما دامت تتحدث عنها ، ولها بعد ذلك أن ترجع إلى من شاءت من الكتاب الخصوم ، وكانت وجهة نظرها أن الكتاب الماركسيين شهادتهم " مجروحة " ، فهم يزينون ويجملون ما يتصل بفكرهم ، وبالتالى فهى لا تثق فى " علميتهم " ، وأن " فلانا " هذا تثق بصدقه وعلمه وأخلاقه وأمانته !! وهذا منطق فى البحث العلمى التاريخى مرفوض ، على الأقل من وجهة نظرى ٠

والذاتية لا تتدخل فقط عند القيام بعملية اختيار ( الوقائع ) التاريخية ، وإنما هى تطل برأسها بشكل أكثر وضوحا عند القيام بعملية ( التفسير ) و ( التعليل ) ٠ بل إن

عملية التعليل هذه التى قد نتصور أنها لا تأتى إلا بعد اختيار الواقعة موضوعا للبحث ، تكمن هى أيضا فى عملية الاختيار ! إذ كيف يحدث هذا الاختيار ولماذا ؟ ثم لماذا نهتم بدراسة الفكر التربوى لذلك الشخص بالذات ، أو ذلك المجتمع من المجتمعات ، أو تلك الفترة من فترات التاريخ أو تلك الناحية من الحياة الماضية (٥١)؟ قد يكون اختيارنا عرضا : لقربنا مكانا أو زمانا من موضوع اختيارنا ، أو لأن أحدا من الناس وجهنا إليه ، أو قد نكون انجذبنا إلى الموضوع بدافع اللذة والاستمتاع فأقبلنا عليه ، ثم أخذنا نختار من بعض أجزائه ومن الأحداث التى ينطوى عليها ما فيه متعة وطرافة ، ولكننا إذا تعمقنا فى تساؤلنا ، وجدنا أننا ، لا شك ، نعتبر بعض الأحداث أشد أهمية من غيرها ، وأحرى بالحفظ والتسجيل . وقد يكون اعتبارنا هذا واعيا ، وقد يكون غامضا خفيا ، ولكنه هناك على أية حال يدفعنا إلى نوع من الاختيار .

وبمجرد ما نعتبر أن بعض الحوادث أشد أهمية من غيرها ، فقد دخلنا باب التعليل وبدأنا نجول فى ميدانه ، إذ ما معنى ( الأهمية ) هنا ؟ أليس معناها مقدار ما للحوادث من فعل وأثر فى سواها ؟ أليست الحوادث الهامة فى نظرنا هى تلك التى فرضت نفسها والتى امتد أثرها واتسع ؟ وعلى هذا ، ألا ينطوى هذا الاختيار وهذا التمييز فى الاهتمام على نوع من التعليل : أى على تصور واع ، أو غير واع ، لمجرى التاريخ وللشكل الذى اتخذه وللعوامل التى دفعته ولقيمة هذه العوامل ؟

ولقد يقول متأمل أن أشد الحوادث أهمية ليست بالضرورة أبعدها أثرا ، بل هى أصدق الحوادث تمثيلا لعصرها أو للحضارة التى قامت فيها أو للمرحلة التى تخصها من تاريخ الإنسانية . على أن هذا القول قد يقودنا أيضا فى نهايته إلى النتيجة ذاتها . لماذا جاءت أصدق تمثيلا ؟ ما هى صورة ذلك العصر ، أو تلك الحضارة أو المرحلة ، ولماذا اتخذت هذه الصورة أو تلك دون سواها ؟ ما هى العوامل التى فعلت فعلها فى الحياة عامة حينذاك ، والتى برزت بشكل خاص فى تلك الحوادث " الهامة " فجعلتها عنوان تلك الحياة وتعبيرا صادقا عنها ؟ هنا أيضا لابد من التعليل ، ولا مفر من استقراء شكل الماضى أو أشكاله ، والعوامل التى كونته كما كان أو كما نتصور أنه كان (٥٢) .

ليس الخطأ إذن فى محاولة عمل لابد منه ولا مفر ، وإنما يحصل الخطأ فى الغاية المستهدفة والأسلوب المتبع . إننا نخطىء عندما ( نفرض ) تعليلا معينا على التاريخ فرضا ، ونقسر الحوادث لتدخل فى نطاقه وتنصب فى قالبه . وهذا ما حدث فعلا فى أكثر التعليلات التى حاولت ( فلسفة ) التاريخ . إننا نجد أصحابها قد تعلقوا بها وتمسكوا بمنطوقها ، وضربوا صفحا عما يخالفها ، فجاء فهمهم للماضى مبتورا أو مختلا أو مناقضا لطبيعة الحياة .

ويحدث هذا الفرض لسبب من سببين : قد يكون لغرض فى النفس : لبث دعاوى أو بلوغ غاية عملية ، فيأتى التعليل التاريخى من ضمن " المبررات النظرية " لدعوة من الدعوات أو حركة من الحركات . هنا ينبث الانحياز وعدم التجرد فيصبح التعليل التاريخى ذاته واسطة لغاية أخرى غير غايتها الأصلية التى يجب ألا ينحرف عنها ، وهى الإدراك المتجرد الصحيح ، فكل صاحب سلطة أو كل منظمة أو هيئة أو طبقة – كل فرد أو جماعة – يستخدم التعليل التاريخى فى سبيل هدف خاص ويفرض على الماضى فرضا يخرج به عن غايته ويخل بوظيفته ، وينافى التجرد العلمى الذى هو شرطه الأساسى .

ويأتى هذا الفرض من ناحية ثانية لاقتناع خالص ، ولكنه اقتناع مستمد من خارج التاريخ ، غير خاضع خضوعا كافيا للنقد والامتحان بمحل الحوادث التاريخية ذاتها ، فمن هؤلاء المعللين من يستمد نظريته التاريخية من اعتقاداته الدينية ، أو الفلسفية أو العلم الاختبارى (٥٣) .

والانتقائية ليست مرذولة على طول الخط ، وإنما الصورة المرذولة منها هى تلك التى نجدها عند بعض المؤرخين ، فالمؤرخ قد يستخدم عدة منهجية جاهزة سلفا ، ثم يحاول تطويع الحوادث ، لا لإثبات صحة هذه الوقائع من عدمها ، وإنما لإثبات متانة عدته المنهجية ، كما هو الحال فى النموذجين الذين أشرت إليهما من باحثى التربية ، وهناك مثلهما بطبيعة الحال فى المجالات الأخرى ، ومن هنا يقف التاريخ ساكنا فى انتظار شيخ الطريقة الذى يأتى فينقب ، وعندما ينقب يختار ذلك الموقف ويهمل تلك الحالة . ينتقى هذه الواقعة ، ويزور عن الأخرى ، وفى جعبته الميزان الجاهز يقيس

به التطابق ، فيضطر كثيرا إلى أن يهمل حوادث مهمة وفعالة لأنها لا تتماشى ومنهجه ، وربما يختار توافه الأمور والتى قد لا تكون لها أية قيمة فيبنى عليها نتائج ويقيم عليها بناءه الإيديولوجى (٥٤) .

الانتقاء عند مثل هؤلاء ليس عملية العزل العلمى المعروفة التى تفصل الجزء عن نسقه لتراه بشكل أوضح وفى جميع حالاته ، ثم تراه مرة أخرى فى إطار نسقه أو منظومته . أما الانتقائية هنا فلا ترى الأنساق أو المنظومات الكلية التى تدور الجزئيات فى أفلاكها ، وإنما ترى متناثرات فقط - غالبا من أنساق مختلفة ويتم إخضاعها لمجموعة من التصورات (٥٥) ، فعندما يصف المؤرخ حدثا ما ويريد أن يعطيه وزنا وقوة تاثير ، يلزمه حتما ألا يكون مقتنعا بقيمته مسبقا أو بتفاهته مسبقا ، ينبغى أن يفترض أن مغزاه سيظهر تدريجيا ، يوما بعد يوم وعملا بعد عمل ، وحكما بعد حكم ، دون أن يأمل أن يرسم صورته الكاملة التامة . كل عمل تاريخى ناقص بدون معرفة نتائجه ، وهذه تتشعب وتتوالى إلى ما لا نهاية ، وكل حكم فى التاريخ قابل للاستئناف للسبب ذاته ( وهذا المبدأ أو الافتراض الفلسفى يناقضه مبدأ الحقيقة المطلقة التى تتكشف فى إشراقة مباغتة ، لا يعدو هو نفسه أن يكون مجرد افتراض ) ، فالافتراض هو أساس النزعة الديموقراطية والعلم الحديث (٥٦).

ولقد شاع نوع جديد من التاريخ بعد سنة ١٩٠٠ تحدى فكرة الموضوعية ، على أساس أنها ليست ممكنة التحقيق ، وأنها قد ألقت شبهة متزايدة من الذاتية على التاريخ كله (٥٧) ، فقد كتب " جوجليلمو فيريرو Guglielme Ferrero " (٥٨) تاريخا جديدا لروما القديمة نشرت ترجمته الإنجليزية فى ١٩٠٧-١٩٠٩ ، وقد اختار عن عمد حقائق تبعا لذوق عصره وميوله ومشكلاته ، وشعر بأن عمله كان عين الصواب . قال إن التواريخ السابقة لروما القديمة كتبت فى عصور كان معظم اهتمام أهلها منصبا على النظم الحكومية ، ولذلك فقد حشدت فيها الحقائق السياسية التى لم تعد تهم الجنس البشرى فى الوقت الحاضر ، واستهدف فيريرو أن يكيف تاريخ روما القديمة للحاجات الخلقية والاجتماعية التى سادت فى أوائل القرن العشرين . والشىء الجديد فى تاريخه هو أنه عمل عن قصد ما عمله المؤرخون القدامى عن غير قصد ولا وعى .

وكتب " جيمس هارفى ربنسون James Harvey Robinson " فى كتابه ( التاريخ القديم ) الذى نشر سنة ١٩١٢ : " إن الإنسان ليجد عزاء وراحة عقلية فى ترك أى محاولة لأن يعرف التاريخ وأن يقنع باعتبار مهمة المؤرخ أن يكشف أى شىء عن ماضى الجنس البشرى ويعتقد أنه شائق أو مهم يستطيع أن يضع يده على مصادر المعلومات عنه " ٠هكذا أصبحت مهمة المؤرخ فى القرن العشرين متمشية مع المهمة التى رسمها هيرودوت ٠

وقد ألحق " بندتو كروتشى Benedetto Croces " ( المولود بإيطاليا ١٨١٠) فى سنة ١٩١٧ التاريخ بالفلسفة على أساس أنها نفس الشىء ، إذ قال أن التاريخ ( معاصر ) دائما ، أى أنه دائما أفكار الحاضرين عن الماضى ، ولا يوجد تاريخ خارج الفكر ، فهو فكر ليس إلا ٠ ولم يشعر كروتشى نحو الباحثين فى التاريخ على وجه العموم بغير الاحتقار ٠ وعنده أن المؤرخ يجب أن يكون رجل العصر الذى يعيش فيه ، وأن يكون إيجابيا فى مشكلات هذا العصر (٥٩) ٠

وكتب " شارلز ا٠ بيرد Charles A. Beard " ( مؤرخ أمريكى ولد ١٨٧٤) ، يقول فى سنة ١٩٣٣ أن نظرية راتكه فى التاريخ قد استبعدت ووضعت فى متحف العاديات ٠ لقد أصبح المؤرخون الآن يعترفون رسميا بما كان متعارفا عليه بشكل ضمنى فى الماضى ، وهو أن تاريخا مكتوبا لا معدى له من أن يعكس فكر مؤلفه فى إطار زمانه ومحيطه الثقافى ٠

وكتب " جيوفانى جنتيل Giovanni gentile " فى سنة ١٩٣٦ أن علم التاريخ يعيش فى أيام الطفولة عندما يفخر بأنه يقوم على الحقائق التى تمثل عالم الحقيقة الإيجابى الملموس التى تختلف عن الأفكار أو النظريات التى ليس لها صدق موضوعى ٠ كذلك ذهب إلى القول بأن المؤرخ ليعلم حق العلم أن حياة حقائق الماضى ومعناها لا تستنبط من المراسيم والنقوش أو غيرها من مخلفات الماضى ، وأن مصدرها جميعا هو شخصيته نفسها (٦٠) ٠

وهكذا ننتهى من كل هذه المناقشات إلى أن أحدا بالفعل لا يستطيع أن ينكر أن الذاتية قائمة فى جذور التاريخ لأنه فى تكوينه ليس إلا علم التجارب البشرية والمعارف الإنسانية ، خاصة وأن المؤرخ يعود غالبا إلى نفسه ، بعكس العلوم الطبيعية التى هى دوما بمثابة الخروج المستمر من الذات والحياد الصريح المرتبط بقوانين متفق عليها .ومع ذلك فسوف تظل الموضوعية أملا نرنو إلى الاقتراب منه بقدر الإمكان ، ومن هنا كان من المهم أن يلتزم من يقوم بمهمة التأريخ بواجبات ثلاث ، يمكن تحديدها فيما يلى (٦١) :

- تجنب الوقوع فى الأحكام السطحية ، ومحاولة إدراك الماضى كما كان ، لا كما نتوهم أنه كان ، أو كما نريده أن يكون .
- البحث عن الأسانيد الصادقة غير المتحيزة وتتبع أفكارها ومعانيها بصدق وموضوعية ، وكشف التشويه والتزييف الحادث فى بعض الموضوعات التاريخية .
- المقارنة بين وجهات النظر المختلفة للمؤرخين الذين عالجوا موضوعا بعينه للإسهام فى بناء جسور اتفاق بين هذه الآراء والحقيقة ، فذلك هو الذى يفرق بين الدراسات التاريخية والمؤلفات الأخرى التى يقوم بها صحفيون أو كتاب حزبيون أو ممن لهم اتجاهات أو مواقف فكرية معينة .

## السببية والقانون :

إذا كان جمع المادة التاريخية هو الخطوة الأولى فى العمل التاريخى ، فإن التعليل المنطقى هو الخطوة الحاسمة والأخيرة فى كتابة التاريخ ، ومن هنا قيل أن السببية ( العلية ) فى التاريخ اليوم هى مظلته العلمية ، وهى الركن الأساسى ، إن لم نقل الوحيد الذى يقيم عليها موضوعيته ودعواه للحاق بالعلوم . إن التاريخ اليوم محصور الهم فى ( فقه الماضى ) ، فى فهمه ودراسة الأسباب والنتائج والروابط فى الأحداث بعضها مع بعض (٦٢) .

وإذا كان التعليل التاريخى هو محاولة استكشاف علل الأحداث الماضية أو عللها ، فمعنى هذا أنه الإجابة عن السؤال : لماذا ؟ لماذا وقعت حادثة ما ، أو لماذا اتخذت

شكلها المعين؟ وبالمعنى الواسع الذى يقصد إليه ب " تعليل التاريخ " : لماذا حدث التاريخ كما حدث ، واتخذ الشكل الذى يتراءى لنا به ؟ (٦٣)

ولنتأمل فى عدد من المواقف والأحداث التى شهدها تاريخ التربية والتعليم ، والتى تتطلب من الباحث تعليلا لها :

- لماذا اتخذت التربية فى النظام الاسبرطى القديم شكلا يقوم على القهر ، على عكس مثيله الذى قام فى أثينة فى نفس الفترة الزمنية ؟

- لماذا تأخر ظهور " المدرسة " فى تاريخ التربية الإسلامية إلى ما يقرب من ثلاثة قرون منذ ظهور الإسلام ، على الرغم مما هو معروف من علو مكانة العلم والعلماء فى مصدرى الإسلام : القرآن الكريم والسنة النبوية ؟

- لماذا لم يشكل تمويل التعليم فى الحضارة الإسلامية مشكلة أو عبئا على كل من الدولة والأفراد؟

- لماذا غلب الطابع العلمى/ الرياضى / العسكرى على التعليم الحديث الذى أقامه محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ؟

- لماذا تضاءلت ، تدريجيا قيمة التعليم الأجنبى فى مصر فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم عادت ، تدريجيا إلى الارتفاع بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لتصل إلى ذروتها فى الوقت الحالى ؟

إن الباحث التاريخى يخطىء خطأ فاحشا ، عندما يدرس مثل هذه الوقائع فى صورة وصفية ، وإنما يفرض عليه النهج العلمى أن يتجاوز مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير ، والتفسير لا يتأتى هنا إلا بالبحث عن العلل والأسباب ، العلنى منها

إن الناظر فى الحياة الإنسانية الماضية يلاحظ أن الإنسان ما فتىء منذ أن أصبح إنسانا يحاول محاولات شتى للنفاذ إلى ماضيه وتفهم القوى العاملة فى تكوينه . لقد أدركنا مرارا " تاريخية " الإنسان : أى إحساسه بالماضى وتعلقه به ، ذلك الإحساس الذى يؤلف عنصرا أساسيا من عناصر كيانه الذى يميزه عن سائر المخلوقات . ولا تقتصر هذه " التأريخية " على ميل الإنسان فى كل حال وزمان إلى تذكر حوادث الماضى

وحفظها وترديدها ، بل تتعدى ذلك إلى التساؤل عن القوى التى تحرك ذلك الماضى ، وعن المصير الذى يسير إليه ، والقدر المخبأ له (٦٤).

وإذا كانت كلمة " سبب " - وهى الكلمة التى تقف إلى جانبها كنتيجة لها كلمة الحتمية - كثيرة الاستعمال بصيغة المفرد فى العلوم الطبيعية ، فيبدو أننا لا نستطيع - فى التاريخ - أن نستعملها إلا بصيغة الجمع ، وليس ثمة من " سبب " مفرد لأى واقعة تاريخية مهما صغرت . ثمة دوما أسباب وعلل وعوامل ودوافع وبنى وتراكيب ، والكثير منها يعمل على طريقة كرات ( البلياردو ) عن طريق التأثير المثلث أو المربع عبر عدد من التأثيرات السابقة .

وبديهى أن الأسباب فى التاريخ تتفاوت حجما وتوترا وحدة وعددا . والعوامل المحركة الكبرى ليست دوما محركة ولا كبرى ، وبعضها إنما يستمد قوته من الظروف التى أحاطت به ، ولو جاءت ظروف أخرى لكانت فاعليته إلى الخمود وربما إلى الانعدام ، وهكذا ، فليس من الضرورى أن تكون العوامل المحركة فى التاريخ دوما عوامل ضخمة ، أو متعلقة بعدد كبير من الناس أو بمشاعر إيمانية شاملة أو كبوة فرس أو عضة فرد أو تأخر قائد فى النوم أو مرض عالم ، لها- عند التقائها ببعض الظروف والعوامل - ما للعوامل الكبرى من الأثر فى تحول التاريخ (٦٥) !!

ولا تعنى اللامعقولية فى بعض التاريخ أنه مضاد للعقل أو مناف له ، إنها تعنى أكثر من مظاهر الوجود الإنسانى كما تتجلى فى التاريخ ، تحتاج إلى نظرية أشمل من النظام العقلى التقليدى لاستيعاب حدوده ، كل الحدود . وأبرز ما يتجلى العبث واللامعقولية فى هذا العنصر الذى نسميه فى الاصطلاح الدارج " الصدفة " أو الاحتمالات ، والصدف فى التاريخ - كما فى حياة الأفراد العادية - ليس أكثر منها (٦٦) .

وربما يكون من المفيد أن أوقف القارىء على مثال على تحول تاريخى فى تطور إعداد المعلم فى مصر عايشته بنفسى لعبت فيه الصدفة دورا ملحوظا : فلقد صدر عام ١٩٦٦ أخطر تقرير فى عهد ثورة يوليو يمس تطوير التعليم ، عرف باسم " تقرير

اللجنة الوزارية للقوى العاملة " ، ولأن المعلمين من أكبر قطاعات القوى العاملة ، فقد اقترح التقرير " تصفية كلية التربية بجامعة عين شمس " ، وكانت كلية وحيدة تقتصر على ما يعرف بالنظام التتابعى لإعداد بعض خريجى الجامعات تربويا ، على أن يحل محلها النمط الآخر " التكاملى " الذى كان معروفا باسم " كليات المعلمين " . ثم إذا بالدكتور أحمد حسن عبيد ( كان أحد أساتذة التربية المقارنة فى الكلية ) يقول للدكتور أبو الفتوح رضوان الذى كان عميدا لكلية التربية أنه يمكن أن يدبر له موعدا مع زكريا محيى الدين ، الذى كان رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت ، لعلاقة له به .

وعندما قابل د. أبو الفتوح ، زكريا محيى الدين ، فوجىء الأول بأن رئيس الوزراء يستقبله بحرارة شديدة ، مذكرا له بأنه ( أبو الفتوح ) قد سبق أن درس مادة التاريخ لزكريا محيى الدين فى " التوجيهية " - الثانوية العامة ، وكان هذا مؤشرا مبشرا بخير كثير ، فلما عرض العميد للمشكلة ، ما كان من زكريا محيى الدين إلا أن أمر باستبدال كلمة " تصفية " ب " تطوير " ، والفرق شاسع بطبيعة الحال بين الكلمتين ، ونجت كلية التربية من حكم الإعدام ، بل ولتشهد صدفة أخرى سعيدة بالنسبة لها عندما يترأس عميدها الأسبق د.صلاح الدين قطب جامعة عين شمس عام ١٩٧٠ ، حيث رؤى التوحيد بين كلية التربية وكلية المعلمين بروكسى واحتدمت المعركة بين الكليتين ، فكان الانتصار لرؤية كلية التربية بحكم السند القيادى الجامعى الكبير لها ، ليختفى اسم كليات المعلمين من الخريطة التربوية فى مصر !!

والمصادفة تتألف فى أساسها من تزامن سلسلتين من الأحداث لا تربط بينهما علاقة ضرورية ، مثال ذلك ، أنه إذا سقطت قطعة خشب من فوق سطح منزل بسبب ريح عاتية ، فإن ذلك لن يكون شيئا مستغربا وفقا للقوانين الفيزيائية التى نعرفها ، ولو أن شخصا حين يذهب إلى عمله كل يوم محتم عليه أن يمر من تحت سطح ذلك المنزل ، فليس فى هذا أيضا شىء غير عادى (٦٧). لكن أن تسقط على رأسه قطعة الخشب فى أحد الأيام فتودى بحياته ، فذلك شىء يدخل فى باب المصادفة ، لأنه لا علاقة ضرورية بين الحجر ورأس الرجل . الضرورة موجودة كنتيجة للحتمية التى تحكم سلسلة الأحداث بهبوب الريح ووقوع الخشب ووجود الرجل فى هذا الوقت بالذات ، لكنها

ضرورة غير مفهومة وغير مبررة لأنها تتبع قوانين معينة فى النتيجة النهائية للأحداث .

ويثور جدل كبير حول رأى للإمام أبى حامد الغزالى حيث يشير كثيرون إلى أنه قد أنكر " السببية " والعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات (٦٨)، لكنه ، فى الحقيقة وكما يفسر" عمارة " لم يصنع أكثر من الحذر والتحذير من أن يكون الحديث عن علاقة الضرورة بين الأسباب والمسببات مفضيا إلى القول بالسببية الذاتية التى تنكر السبب الأول ، أو تنكر إمكان وجواز تدخله لنقض " العادة " وإيقاف عمل الأسباب فى المسببات بواسطة أسباب أخرى غير عادية يوجدها سبحانه . أى أنه لا ينكر السببية ، وإنما ينبه على سببية لا يدركها ولا يسلم بها الذين لا يؤمنون!

وإذا سلمنا بأن " السببية " مسلمة أساسية فى البحث التاريخى ، فيجب أن نسلم قبل ذلك بمسلمة أخرى تقرر أن سيرة الكون كله ، والحياة البشرية جزء منها تخضع لنظام شامل يربط بين الأجزاء ويقود التنوع الإنسانى ( كما يقود غيره ) ، وأن بإمكان العقل البشرى أن يصيب بعض التوفيق فى محاولة الكشف عن علل الحوادث وترابطها ، وبمعنى آخر : هل للتطور الحضارى قانون تسير وفقا له ، وتلتزم به ؟

الحق أن الإنسان فى الغرب طوال المائة سنة السابقة لعام ١٩١٤ ، ما كان ليشغل باله إلا فى القليل بالمشكلة التى علينا الآن مجابهتها ، إذ كان يبدو وقتذاك إن كلا الحلين التاليين واف بالغرض (٦٩) :

فإذا كانت مقادير البشر تخضع لقانون أعلى من مستوى البشر ، لابد وأن يكون هذا القانون هو سنة الارتقاء ، التى كانت تفى بالغرض فى ذلك الوقت .

أما إذا لم يكن ثمة – من ناحية أخرى – وجود لمثل هذا القانون ، لأمكن أن يقال – بكل ثقة – أن نشاط الكائنات البشرية التى أوتيت الحرية والذكاء ، سوف يحقق نفس النتيجة .

على أن الموقف قد اختلف تماما بحلول منتصف القرن العشرين ، إذ عرف أن حضارات قد اتهارت فى الماضى ، وتكشفت ناطحة السحاب الزائفة التى شادها الإنسان الغربى الحديث ، عن صدوع تنذر بتقويضها . فهل ثمة قانون كذلك الذى استخلصه " أوزوالد سبنجلرOswald Sprengler " فى مؤلفه العظيم " انحلال الغرب The Decline of the West " الذى نشره عام ١٩١٩ والذى يذهب إلى أن هذه الحضارة مقدر عليها أن تمضى فى نفس السبيل الذى سلكته سابقاتها ، أو هل نحن أحرار فى إصلاح أخطائنا وتقرير مصيرنا ؟

ويقترح " توينبى " (٧٠) أن تكون أولى خطوات بحثنا ، فى تحديد لفظ " قانون " فى هذا المجال . وواضح أننا لا نقصد به تشريعا يسنه الإنسان ، أخذ اللفظ منه باستعارة شائعة الاستعمال ، إلى حد أن أحدا لم يعد يلتفت إليها . إن " القانون " الذى هو موضوعنا الحالى ، يشبه فعلا ذلك النظام المعتاد الذى يضعه الإنسان ، من ناحية كونه مجموعة من قواعد تحكم شئون البشر ، لكنه يخالف ذلك النظام فى أنه ليس من صنع الإنسان ولا قبل للإنسان بتعديله .

ويقصد بالقوانين العامة ، سواء فى مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية ذلك الارتباط الموجود بين عدد من الظواهر الاجتماعية المترابطة أو المتناقضة ، أو بين عدد من العناصر التى تجمعها ظاهرة واحدة ، فبالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، هناك ارتباط بين ظاهرة غليان الماء وظاهرة ارتفاع درجة الحرارة يعبر عنها فى ذلك القانون الذى يقول أنه " عندما ترتفع درجة الحرارة إلى المائة يتحول الماء من حالة السيولة إلى حالة الغازية " . كذلك الأمر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فهناك ارتباط وثيق بين الظواهر الاجتماعية المختلفة التى تتكون منها القوانين الاجتماعية ، مثال ذلك ، قانون الترابط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة فى مجتمع ما وبين السلطة السياسية القائمة ، فىذلك المجتمع ، والذى يعنى أن الأوضاع الاقتصادية فى ذلك المجتمع ليست سوى تعبير عن مصالح القوة السياسية فى شئون هذا البلد (٧١) .

ولعل هذا ما جعل البعض يتساءل : هل للتاريخ والحضارة مسار بعينه يحكم حركتها يمكن التعرف عليه ؟

إن ذلك قد يعنى إمكان أن يعيد التاريخ نفسه ، لكن الحق الذى ينبغى أن يقال أن التاريخ لا يعيد نفسه ، لأن التاريخ ليس تيارا واحدا ، بل هو تيارات مختلفة يسير بعضها مع بعض دون تواز تام أو اتفاق كبير فى الغالب : تيارات بشرية وفكرية واقتصادية ودينية وما إلى ذلك . وهذه لا يمكن أن تسير فى سرعة واحدة أو على نسق وما إلى ذلك . وهذه لا يمكن أن تسير فى سرعة واحدة أو على نسق واحد حتى يتكون منها كل واحد . ومن هنا فلا يمكن أن تتكرر فترة من فترات التاريخ إلا فى الظاهر فحسب ، أو فى نظر من ينظر إلى السطوح دون الأعماق ، لأن صورة الشخص المادية أو المعنوية تتكون من عدد لا يحصى من الملامح البدنية والخصائص النفسية والعقلية ، ومن العسير جدا أن يوجد إنسانان متشابهان فى ذلك كله كل التشابه ، وكذلك الحوادث يتكون كل منها من جزئيات لا نهاية لها وظروف بعيدة وقريبة كثيرة جدا ، ومن العسير أن تتجمع نفس الجزئيات والظروف مرتين لكى يحدث نفس الحادث بنفس الصورة مرة أخرى (٧٢) .

من الممكن أن يكون هناك تشابه بين بعض ظواهر الماضى والحاضر ، ولكن هذا التشابه لا يكون كاملا قط ، وهذا واضح فيما يتصل بالأفراد، فإن التشابه الجزئى موجود ولكن التشابه الكامل فى كل شىء ظاهرا وباطنا ، ماديا ومعنويا غير ممكن . ولكن رغبة الإنسان فى فهم الحوادث والوقوف على حقيقة سير التاريخ تجعله يلتمس التشابه بين ما مضى وما حادث من الوقائع لكى يخرج بشىء يمكنه من التعرف على مسار الأحداث ومغزاها ولو على وجه التقريب (٧٣) .

وأحداث التاريخ لها هذا الطابع ، لأنها أحداث متفردة لا تتكرر كما بالملابسات التى تشكلها .هى أحداث ليست دائمة الوجود ، وليست " كليات " معزولة عن المكان والزمان ، بل تحتاج إلى أن نصف ما وقع بالفعل خطوة خطوة لأن الخصائص المتفردة لتلك الأحداث لا يمكن شرحها إلا عن طريق الظروف الشارطة لها . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نصف كل أحداث التاريخ ، ما كان فى مجراه المألوف لا يشكل تاريخا ، والأحداث الناتجة عن سلسلة من العلاقات السببية وحدها لا تشكل تاريخا ، لكن التاريخ يتولد من غير المألوف من الحوادث ، ومن التوافق بين مجموعة من الأحداث ، وإن كان لكل منها علاقات بالسببية (٧٤) .

أما إذا أردنا من مقولة " التكرار " فى حوادث التاريخ عودة نمط الحركة التاريخية ومظاهره العامة وآثارها النفسية والاجتماعية فى المجتمع فإن التاريخ يعود بالتأكيد حين تتوفر فى الحاضر ٠٠ فى نسيجه الاجتماعى وعلاقاته الإنسانية الأسباب الموضوعية التى أدت إلى نشوء نمط الحركة التاريخية فى الماضى ٠

إن الإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان ٠

إنه يتحرك فى الزمان والمكان مدفوعا - فردا ومجتمعا - بمصالحه وعلاقاته وعواطفه ، والعقائد والشرائع والمثل والقيم الأخلاقية والروحية إذا تأصلت فيه وتعمقت فى وجدانه وكيفت نظرته إلى الكون والحياة والإنسان ، فإنها تكون قادرة على أن تدخل تغييرا عميقا على عواطفه ومصالحه وعلاقاته فى المجتمع والعالم ، ومن ثم فإنها تكون قادرة على تغيير تاريخه ونقله إلى مسار جديد ، ما دامت لا تواجه عقبات فشل فاعليتها وتأثيرها (٧٥)٠

أما إذا فشلت العقائد والشرائع والمثل والقيم الأخلاقية والروحية فى إدخال التغيير المناسب لها على تكوين الإنسان النفسى وعلى تقديره لمصالحه ، لأنها لم تتأصل فى أعماقه ولم تغير نظرته إلى الكون والحياة والإنسان ، فإن تاريخه فى هذه الحالة سيتكرر ٠ إن هذا التاريخ الجديد لن يحمل نفس السمات والخصائص التى كانت فى الماضى تحمل أسماء جديدة وتقدم نفسها بمبررات جديدة لا تعدو أن تكون مجرد قشرة خادعة يستطيع الباحث أن يكتشف ما وراءها فيتجاوزها إلى العمق ليجد الواقع القديم تحت الأشكال الجديدة (٧٦) ٠

وإذا كان العلم يبغى الوصول إلى تعميمات ، فهل يمكن ذلك فى التأريخ ؟

قد يبدأ العلماء والمؤرخون من مقدمات تعالج أحداثا وحيدة متفردة ، ولكن الغرض النهائى الذى يهدف إليه العلماء هو وضع تعميمات عريضة وقوانين ونظريات شاملة تفسر كثيرا من الأحداث أو الأحوال الفردية غير المترابطة ويكدح العلماء فى سبيل وضع قوانين لها قدرة دقيقة على التنبوء (٧٧) ٠

ويرى بعض النقاد أن تعميم القوانين عن طريق التعميم من العوامل المتكررة الشائعة أمر يخرج كلية عن نطاق البحث التاريخى ، وهم يعتقدون أن واجبهم تحصيل معرفة غنية بالتفاصيل عن حالة أو حدث معين جرى فى الماضى ، فى زمان ومكان معينين ، وتتبع ما سبق وما أعقبه ، ولكنهم لا يهتمون بما حدث دائما ، أو ما يحدث فقط أو ما يحدث وفقا لخطط ما ، أو ما يحدث عادة ، ولا يهتمون بأوجه التشابه بين الأحداث ، أو الجوانب التى تتكرر ، بل يهمهم العوامل المتفردة المرتبطة بواقعة معينة والتى تجعلها تختلف عن غيرها من الأحداث ٠ وهم يرون أنه ما أن تصبح حقيقة ما مجرد جزئية فى إطار قاعدة أو قانون عام حتى تفقد ارتباطها بالماضى ، ومن ثم لا تكون حقيقة تاريخية ٠ وقد يظهر المؤرخون المنتمون إلى هذه المدرسة العلاقات السببية بين أجزاء الحدث ، أو بين الأحوال التى سبقته والتى أعقبته ، ولكنهم لا يبغون التعميم بين خصائص الواقعة وما يماثلها ، بل يتركون لإصدار التعميمات أو القوانين التى تتنبأ بما يقع حتما تحت ظروف معينة لعلماء الاجتماع وعلم النفس ٠

ويحتج المعارضون الألداء لتلك المدرسة من المؤرخين ذوى " النزعة الجزئية " بأن المؤرخين يجب أن يتخطوا مجرد وصف الحوادث الجزئية التى وقعت فى الماضى وتفسيرها ، ويقتنع بعض الناس بأنه يمكن اشتقاق تعميمات واسعة أو قوانين من دراسة الحقائق التاريخية ومن ثم ينبغى أن ندرس الماضى لنتعلم منه (٧٨) ٠

وقد عرض " بوبر " لهذا التساؤل الذى نعرض له : هل يمكن أن يكون للتطور التاريخى قانون؟ وهنا تتوقف إجابة بوبر على المقصود بالقانون ؟ فإذا كان المقصود به المعنى الذى قصده " ت٠هكسلى " حين قال : " ٠٠٠ إن الفيلسوف الفاقد الهمة هو الذى ٠٠٠ يشك فى أن العلم سوف يحصل ، عاجلا أو آجلا ، ٠٠٠ على قانون تطور الأشكال العضوية – أعنى النظام الثابت فى تلك السلسلة العلية الكبرى التى تتكون حلقاتها من الأشكال العضوية القديمة والحديثة ٠٠٠" (٧٩) ، هنا تكون إجابة بوبر بالنفى الصريح ٠

ويستند بوبر فى رأيه إلى أن البحث عن قانون ل" النظام الثابت " فى التطور لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال فى متناول المنهج العلمى ، سواء فى علم الحياة أو

فى علم الاجتماع ، والأسباب التى تدعوه إلى هذا الاعتقاد تتلخص فى أن تطور الحياة على الأرض ، أو تطور المجتمع الإنسانى ، عملية تاريخية فريدة ، وقد يجوز أن نفترض أن هذه العملية تمضى فى طريقها لأنواع كثيرة من القوانين العلية كقوانين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاصيل والانتخاب الطبيعى وغيرها ، ولكن العبارة التى نصف بها هذه العملية ليست قانونا ، وإنما هى قضية تاريخية مخصوصة ، فالقوانين الكلية كما يقول هكسلى ، تتعلق أحكامها بنظام ثابت ، أى أنها تصدق على كل العمليات المندرجة فى نوع معين (٨٠) .

ويؤكد بوبر أنه ، على الرغم من أنه لا يوجد ما يمنعنا من صياغة قانون كلى بناء على مشاهدة كان موضوعها حالة واحدة مفردة ، بل ورغم أنه لا يوجد ما يحول بيننا وبين إصابة الحق إن كان الحظ حليفنا ، على الرغم من كل ذلك ، فمن الواضح أن أى قانون نصوغه على هذا النحو أو غيره لابد من اختباره أولا فى حالات جديدة حتى يأخذه العلم على مأخذ جدى . لكننا لا نستطيع أن نأمل فى اختبار فرض كلى ، أو فى العثور على قانون طبيعى يقبله العلم ، إذا كنا قد قضى علينا بالاقتصار إلى الأبد على مشاهدة عملية واحدة فردة ، كذلك لا يمكن أن تسعفنا مشاهدة العملية الواحدة الفردة فى التنبوء بمستقبل تطورها ، فنحن ، مهما بذلنا من عناية فى مشاهدة نمو يرقة واحدة ، فلن يساعدنا ذلك على التنبوء بتحولها فيما بعد إلى فراشة . وهذه الحجة ، من حيث انطباقها على تاريخ المجتمع الإنسانى قد صاغها " فيشر " فى الألفاظ التالية : " لقد تبين الناس ... فى التاريخ خطة وإيقاعا منتظما ونمطا مرسوما ... ولست أرى فيه إلا مفاجأة تتلوها مفاجأة ... أو مجرد واقعة كبرى يستحيل علينا أن نصدر التعميمات بشأنها ، لأنها واقعة فردة ..." (٨١) .

ومن منظور دينى نتفق مع عمارة (٨٢) فى تأكيده على وجود " سنة " .." قانون " .. قد جعلها الله خلقا مبثوثا فى أجزاء هذا الكون ، الموجودات المادية ، والموجودات الحية ، فحكمت سير ومسيرة هذا العالم عبر تاريخه ، وفق الحكمة الإلهية التى قدرها الله سبحانه ، فتاريخ كل شىء فى هذا الوجود ، قد حكته ، هو أيضا ، السنن والقوانين : " سنة من قد أرسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلا " (٨٣) . " سنة الله فى الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدرا مقدورا " (٨٤) . " سنة الله فى الذين خلوا من قبل

ولن تجد لسنة الله تبديلا " (٨٥) ٠ " فهل ينظرون إلا سنة الأولين ولن تجد لسنة الله تحويلا " (٨٦) ٠

وحتى التغيير والتبديل الذى يبدعه الله فى هذا الوجود ، قد شاءت حكمته فى انتظام الوجود أن تحكمه السنن والقوانين ، فيتنزه عن الصدفة والعفوية والعبثية ٠٠ كذلك ، فإن فعل الله هذا – فى التغيير – لا يتخذ – بالعالم والفعل المقدور للإنسان – صورة الجبر والحتم الذى يجعله خارجا عن اتساق السنن والقوانين ، ملغيا لحرية خليفته فيما هو مقدور له من الأفعال ٠٠ فلقد شاءت حكمة الله ، سبحانه وتعالى – كمالا لانتظام ونظام الكون بالسنن والقوانين – أن تكون حرية الإنسان فى التغيير هى الأخرى سنة حاكمة فيما تغييره مقدور لهذا الإنسان (٨٧) ، وفى هذا يقول المولى جل وعلا : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٨٨) ٠ " ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٨٩) ٠

ومع تباين واختلاف الاتجاهات والفلسفات ، فهناك فلاسفة حضارة وقفوا فى صف القول بوجود قانون ونظام ثابت للتطور الحضارى ، فهذا " جوستاف لوبون " يقر بأنه : " لا مراء فى أن هنالك عوامل مختلفة تعين تاريخ الأمم ، وأن التاريخ مملوء بأحوال خاصة وبعوارض كانت وكان من الممكن ألا تكون ، بيد أنه بجانب هذه المصادفات وهذه الأحوال العارضة سنن عظيمة ثابتة توجه سير كل حضارة " (٩٠) ٠ وهو يرى – مما سنشرحه تفصيلا فيما بعد – أن لكل أمة "روحا " هى التى تحكم مسار الأحداث فيها :" وما على الأمة التى تود تحويل نظمها ومعتقداتها وفنونها إلا أن تحول روحها فى بدء الأمر ، وما على الأمة التى ترغب فى دخول حضارة إلا أن تدخل إلى هذه الحضارة روحها أيضا " (٩١) ٠

والقوانين فى التاريخ ليست مسألة جديدة ، فقد وضع ابن خلدون ، مثلا ، منذ أكثر من خمسة قرون ، عدة قوانين ، مثل قوله إن الدول كالبشر تولد وتنمو وتكبر ثم تضمحل وتموت ، أو قوله إن الحضارات تتعاقب عليها ثلاثة أطوار ، بداوة وحضارة ثم اضمحلال ، ثم جاء بعد ابن خلدون من حاول وضع قوانين من هذا النوع مثل : هيجل ، وماركس ، وتوينبى ، وغيرهم ٠

ويقبل معظم المؤرخين دورا أكثر تواضعا ، فيؤمن البعض بأن مسئوليتهم هى إصدار تعميمات على الأحداث الماضية ، ولكن ليس فى قدرتهم التنبوء بالأحداث المستقبلية . ويذهب آخرون إلى أنهم يستطيعون عن طريق القياس التاريخى وتتبع الاتجاهات التاريخية أن يقترحوا فى بعض الحالات عددا من النتائج التى يمكن أن توقع واحدة أو أكثر منها بدرجة كبيرة من الاختيار بين مسارات العمل المختلفة ، ولكنهم لا يتوقعون صياغة تعميمات شاملة ، لها دقة التنبوء الدقيقة التى تتمتع بها القوانين فى العلوم الطبيعية .

ولا يزال احتمال توصل الإنسان يوما إلى وضع قوانين تاريخية يستثير كثيرا من العلماء عندما يهاجم النقاد هذا الرأى على أنه غير عملى ، يردون عليهم متسائلين : هل وصل من العلمية أن نزعم أن تقدم الإنسان ككائن اجتماعى كان عشوائيا ومصادفة وغير خاضع لقانون ؟ !! ومع ذلك فإن فكرة احتمال صياغة قوانين تاريخية لا تعمى العلماء عن الصعوبات الكبيرة التى ينبغى التغلب عليها (٩٢) .

وإذا تأملنا فى تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، فإنه يمكننا أن نجد قوانين أخرى ، أو إن شئنا مزيدا من الدقة ، اتجاهات عامة مستخلصة من التجارب الإنسانية ، أو ما يعتبره بعض المؤرخين تعميمات ، مثل :

- إن الثورة لا تقوم فى مجتمع إلا إذا كانت هناك قوى اجتماعية تتمتع بحقوق وامتيازات لا تتمتع بها سائر القوى الاجتماعية الأخرى .
- إن الحكم الاستبدادى قد يبنى دولة ، أو يبنى مرحلة تاريخية معينة ، لكنه لا يبنى الإنسان .
- إن الشعوب التى تكثر تناقضاتها الاجتماعية أوالاقتصادية أو الدينية ، يسهل الوصول إلى حكمها ، ولكن يصعب قيادتها . وأما الشعوب التى تقل تناقضاتها ، فيصعب تولى حكمها ، لكن يسهل قيادتها (٩٣).

وفى القرآن الكريم آيات كريمات ، تصور كل منها " سنة " أو قانونا من قوانين الاجتماع البشرى وحركة الكون :

- " وما دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم " (٩٤) ٠
- " من كان يريد العزة فلله العزة جميعا " (٩٥) ٠
- " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه " (٩٦) ٠
- " ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " (٩٧) ٠

وفى المجال التربوى ، يمكن أن نسوق عددا من " التعميمات " ، مثل :

- إذا كان تطوير التعليم من شأنه أن يسهم فى تطوير المجتمع ، فإن شيوع التخلف العام فى البنية المجتمعية يمكن أن يجعل التعليم قوة تخلف لا قوة تطوير ٠
- نقل نظام تربوى ناجح من مجتمع إلى مجتمع آخر مغاير فى ثقافته وعقيدته ، لا يحرز نفس النجاح ، وربما فشل فشلا ذريعا ٠
- اكتساب المتعلم لاتجاهات وقيم ومهارات الابداع والابتكار وحل المشكلات والمبادأة وتقبل الاختلاف فى الرأى ، لا يتم بنجاح إلا فى مناخ ثقافى يقوم على نفس هذه القيم والاتجاهات والمهارات ٠

ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن ثمة عقبات أو صعوبات كبرى تقف بين التاريخ وبين الوصول إلى القانون ، وهى تقف فى الواقع ، عامة بين كل بحث اجتماعى وبين تقنينه فى صيغة رياضية أو رمزية مجردة ، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الصعوبات فيما يلى :

١ - صعوبة التعبير الكمى عما هو كيفى : انظر مثلا القانون الفيزيقى القائل :" فيما يتعلق بالضوء أيا كان طول موجته " إنه كلما صغرت الفتحة التى يمر منها الشعاع الضوئى ، كانت زاوية الحيود أكبر "٠ إن مثل هذا القانون الفيزيقى تكون له الصورة الآتية : " فى ظروف معينة ، إذا تغير المقدار (أ) على نحو معين ، فإن المقدار (ب) يتغير أيضا على نحو يمكن التنبوء به "٠ وبقول آخر ، يعبر مثل هذا القانون عن اعتماد كمية معينة قابلة للقياس على كمية أخرى ، وينص على كيفية هذا الاعتماد بألفاظ كمية دقيقة (٩٨)٠

ولقد وفق علم الطبيعة إلى وضع جميع قوانينه فى هذه الصورة . ولكى يحقق هذا ، كانت مهمته الأولى تقوم فى التعبير عن كل الكيفيات الفيزيقية فى ألفاظ كمية ، فكان عليه ، مثلا ، أن يستبدل بالوصف الكيفى لنوع معين من الضوء - كقولنا " ضوء أصفر مخضر ساطع " - وصفا كميا : " ضوء طول موجته كذا وشدته كذا " . وواضح أن مثل هذا الوصف الكمى للكيفيات الفيزيقية شرط أولى لابد منه لصياغة القوانين العلية فى علم الطبيعة صياغة كمية ، وهذه القانونين تساعدنا على الوقائع ، فمثلا ، بافتراض القانون الخاص بالعلاقات القائمة بين سعة الفتحة وزاوية الحيود ، نستطيع أن نؤدى تفسيرا عليا لاتساع زاوية الحيود باعتباره نتيجة لتضييق الفتحة (٩٩).

أما فى التاريخ فمن الواجب أن نحاول التفسير العلى فى دراسة ظواهره ، فنعمد مثلا إلى تفسير الاتجاه إلى تكافوء الفرص باعتباره نتيجة للتوسع فى تطبيق القيم الديموقراطية . ولكننا ما أن ننظر فى هذا المثال حتى نتبين أنه لا جدوى من محاولة صياغة القوانين التاريخية فى ألفظ كمية ، ذلك أننا إذا نظرنا إلى مثل هذه الصيغة الآتية " يزداد الاتجاه نحو التوسع فى تكافوء الفرص بازدياد شدة العدل الاجتماعى " ، (وهى صيغة مفهومة على الأقل ، وإن كانت ربما لا تصدق على الواقع ) ، تبين لناعلى الفور أننا لا نملك طريقة لقياس الاتجاه نحو التوسع ، أو لقياس شدة العدل الاجتماعى .

٢ - صعوبة المزج فى العمل التاريخى بين الدراسة الساكنة ( ستاتيك ) والحركية ( ديناميك ) فى وقت واحد معا . صعوبة بحث الواقعة التاريخية بحاليها من عناصر الاستمرار وعوامل التغير فى صيغة جدلية واحدة ، وليكن مثالنا ظهور المسجد كمؤسسة تعليمية فى الحضارة الإسلامية ، أو ظهور الاتجاه الطبيعى فى الفكر التربوى الأوربى فى العصر الحديث على يد جان جاك روسو أو إقامة نظام تعليمى على النمط الغربى لأول مرة فى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر . إن بحث ( الحدث ) التاريخى سواء أكان واقعة فردية ( آراء روسو فى مثالنا ) أو ظاهرة حضارية ( ظهور المسجد ) عملية تشريحية لحد كبير ، وإذا حددت الظروف المختلفة مكانه وزمانه وأبعاده ، إلا أنه كظاهرة تاريخية إنسانية يعبر التاريخ فى العمق ويتحرك خلاله ويؤثر فيه ويتأثر باستمرار ، بجانب دراسته فى ذاته . إذن هناك دراسة أخرى له فى

حالة التحرك والتفاعل والتطور المتمادى ، ونحن نقوم بالعملين معا دون أن ندرى أحيانا . ولابد فى القانون المفترض أن يجمع بين جدلية الساكن والمتحرك ، بين الثابت والطارىء المحول فى صيغة واحدة ، وقد يكون ذلك سهلا فى العلوم الطبيعية المعروفة الحدود ، والتى نستطيع بسهولة فى قوانينها أن نجعل بعض حدودها صفرا أو نرسم لها الخط البيانى المتحول .. أما فى التاريخ ، فكيف تلغى الواقعة ؟ وكيف تصور الخطوط الذاهبة فى كل الاتجاهات ؟ (١٠٠)

٣ - صعوبة التمييز بين الروابط السببية فى وقائع التاريخ والعلاقات الوظيفية والبنائية . الترابط بين ظاهرتين فى التاريخ توجدان معا وتتغيران : التغير النسبى طردا أو عكسا بحيث تصبح الواحدة شرطا للأخرى ، ليس بمعنى أن الأولى سبب للثانية ولا أن الثانية نتيجة للأولى ، مثل هذا النوع من العلاقة قد يكون نتيجة الترابط الوظيفى أو البنائى فى تكوين الوقائع التاريخية ، وليست كذلك العلاقة السببية أو العلية . ثمة علاقة العلة بالمعلول ، مثلا ، بين مجانية التعليم وانتشاره أو بين استمرار الامتحانات بصورتها التقليدية وشيوع النزعة إلى الحفظ والاستظهار . ما علاقة انتشار الورق فى العصر العباسى الثالث مع نمو الفكر وامتزاج الثقافات ، ومن مثل ذلك العلاقة البنائية بين الإقبال المتزايد على مدارس اللغات مع الأخذ بسياسة الانفتاح . إن التغير التربوى فى الأولى وتبدل البناء الاجتماعى فى الثانية قد أديا بين ما أديا إليه من أمور كثيرة إلى انتشار المؤسسات الاستثمارية الأجنبية وازدياد الطلب على عارفى اللغات الأجنبية ، دون علاقة علة بالمعلول ، لنسم ذلك بالاصطلاح الدارج المعروف : الأسباب المباشرة وغير المباشرة إن شئنا ، ولكن المواجهة المباشرة لها وطبيعتها لا تسمح ببناء القوانين (١٠١) .

# الهوامش والمراجع


١-حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٥٦

٢- مقدمة ابن خلدون ، طبعة الشعب ، القاهرة ، د.ت ، ص ٧

٣- المرجع السابق ، ص ١٤

٤- شاكر مصطفى : التاريخ ، هل هو علم أم فن ، فى ( مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، م٥ ، العدد الأول ، أبريل/مايو ١٩٧٤) ، ص ١٦٩

٥- المرجع السابق ، ص١٧٠

٦- جوزيف هورس : قيمة التاريخ ، ترجمة نسيم نصار ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٧

٧- المرجع السبق ، ص ١٠٨

٨- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ١٦

٩- هرنشو ، علم التاريخ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ٤

١٠- عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢١٩

١١- عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى ، منهج البحث التاريخى ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٢٣

١٢- Fling.FM:The Writing of History.AnIntroduction to Historical method .New Haven Yale Un. Press 1926.P.20.

١٣- كارل بوبر : بؤس الإيديولوجيا ، ترجمة عبد الحميد صبرة ، دار الساقى ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢

١٤- كارل بوبر : عقم المذهب التاريخى ، ترجمة عبد الحميد صبرة ، الإسكندرية ، ١٩٥٩، التصدير

١٥- حسان حلاق : مناهج الفكر والبحث التاريخى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨، ص ٦٤

١٦- المرجع السابق ، ص ٦٥

١٧- محمد بيومى مهران : التاريخ والتأريخ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،

١٩٩٢، ص ١٨
١٨- المرجع السابق ، ص١٩
١٩- ا٠ كاسيرر : فى المعرفة التاريخية ، ترجمة أحمد حمدى محمود ، القاهرة ، د٠ت ، ص ٤٣
٢٠- شوقى الجمل : علم التاريخ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٦٩
٢١- فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠١
٢٢- شاكر مصطفى ، ص ١٧٩
٢٣- جونسون : تدريس التاريخ ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٦٥ ، ص ٤٢
٢٤- المرجع السابق ، ص ٢٣
٢٥- لانجلوا وسينوبوس وآخرون : النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧
٢٦- محمد بيومى مهران ، ص ٢١
٢٧- شارل مالك وآخرون : البحث العلمى فى العالم العربى ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٥٦، ص ٥٠
٢٨- شوقى الجمل ، ص ٧٠
٢٩- هرنشو ، ص ٤
٣٠- شاكر مصطفى ، ص ١٩١
٣١- هرنشو ، ص ٨
٣٢- المرجع السابق ، ص ٩
٣٣- قسطنطين زريق : نحن والتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٦٠
٣٤- عبد المنعم إبراهيم الجميعى ، ص ٣٠
٣٥- شاكر مصطفى ، ص ١٩٧
٣٦- المرجع السابق ، ص ١٩٨
٣٧- الجميعى ، ص ٣٠
٣٨- حسين فوزى النجار: التاريخ والسير ، الدارر المصرية للتأليف والترجمة ،

القاهرة ، سلسلة المكتبة الثقافية (١٢١) ، نوفمبر ١٩٦٤، ص ٨١

٣٩- حسان حلاق ، ص ٦٣

٤٠- المرجع السابق ، ص ٦٤

٤١- عبد السميع سيد أحمد : مقدمة لكتابة تاريخ التربية ، فى ( دراسات تربوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، م٢، ج٧ ، يونية ١٩٨٧ ، ص ١٣٨

٤٢- المرجع السابق ، ص ١٣٩

٤٣- محمد مهدى شمس الدين : حركة التاريخ عند الإمام على ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥، ص ١٦

٤٤- المرجع السابق ، ص ١٧

٤٥- الكهف / ١٠٣ - ١٠٦

٤٦- جونسون : تدريس التاريخ ، ص ٢٩

٤٧- هورس : قيمة التاريخ ، ص ٨٣

٤٨- جونسون : تدريس التاريخ ، ص ٣١

٤٩- ر٠ج٠كولنجوود : فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٤٠

٥٠- المرجع السابق ، ص ٥٤١

٥١- قسطنطين زريق ، ١٣٧

٥٢- المرجع السابق ، ص ١٣٨

٥٣- المرجع السابق ، ص ١٣٩

٥٤- عبد الهادى عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٥

٥٥- المرجع السابق ، ص ١٢٦

٥٦- عبد الله العروى : العرب والفكر التاريخى ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء/ بيروت ، د٠ت ، ص ٩٣

٥٧- جونسون : تدريس التاريخ ،ص ٣٤

٥٨- مؤرخ إيطالى (١٨٧١-١٩٤٢) كتب ( عظمة أوربا وتدهورها ) فى خمسة أجزاء وهو تاريخ ضخم ، وهو أيضا روائى ينسب إليه عدد ضخم من الكتب ٠

٥٩- جونسون ، ص ٣٣

٦٠- المرجع السابق ، ص ٣٤

٦١-عبد المنعم الجميعى ، ص ٣٣

٦٢- شاكر مصطفى ، ص ٢٠١

٦٣- قسطنطين زريق ، ص ١٣٣

٦٤- المرجع السابق ، ص ١٣٤

٦٥- شاكر مصطفى ، ص ٢٠٢

٦٦- المرجع السابق ، ص ٢٠٣

٦٧- عبد السميع سيد أحمد ، ص ١٣٥

٦٨- محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٥

٦٩- أرنولد توينبى : مختصر دراسة للتاريخ ، ترجمة محمد فؤاد شبل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ج٤ ، ٧١

٧٠- المرجع السابق ، ص ٧٢

٧١- عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر : فى منهج البحث التاريخى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٩

٧٢- حسين مؤنس ، الحضارة ، ص ١٨١

٧٣- المرجع السابق ، ص ١٨٢

٧٤- عبد السميع سيد أحمد ، ص ١٣٦

٧٥- محمد مهدى شمس الدين ، ص ٩١

٧٦- المرجع السابق ، ص٩٢

٧٧- فان دالين ، ص ٣٠٦

٧٨- المرجع السابق ، ص ٣٠٧

٧٩- عن بوبر ، بؤس الإيديولوجيا ، ص ١١٨

٨٠- المرجع السابق ، ص١١٩

٨١- عن المرجع السابق ، ١٢٠

٨٢- محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامى ، ص ٤٠

٨٣- الإسراء /٧٧ ٨٤- الأحزاب /٣٨

٨٥- الأحزاب / ٦٢ ٨٦- فاطر / ٣ ، ٤

٨٧- محمد عمارة ، ص ٤١

٨٨- الرعد / ١١ ٨٩- الأنفال / ٥٣

٩٠- غوستاف لوبون : السنن النفسية لتطور الأمم ، ترجمة عادل زعيتر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤

٩١- المرجع السابق ، ص ٢٥

٩٢- فان دالين ، ص ٣٠٧

٩٣- عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر ، ص ٢٠

٩٤- الأنعام / ٨٣ ٩٥- فاطر / ١٠

٩٦- إبراهيم / ٤ ٩٧- الزلزلة / ٨،٧

٩٨ - بوبر ، بؤس الإيديولوجيا ، ٣٦

٩٩- المرجع السابق ، ص ٣٧

١٠٠- شاكر مصطفى ، ٢١٠

١٠١- المرجع السابق ، الصفحة نفسها